

اللاجئون السوريون في عكّار

سمير العيطة، بلال عثمان،
يوسف التكريتي وعهد طعمة



إعداد: سمير العيطة، بلال عثمان، يوسف التكريتي وعهد طعمة.

تاريخ الإعداد: شباط 2024.

تاريخ النشر: تشرين الأول/أكتوبر 2026.

ورقة خلفية أُعدت في إطار دراسة «عُكَّار وجوارها: المجتمع والأرض» التي أجراها منتدى الاقتصاديين العرب بالتعاون مع المفكرة القانونية.

تمّ إنتاج هذا العمل بدعم مالي من مؤسسة هاينرش بول - مكتب الشرق الأوسط. الآراء الواردة هنا تعبّر عن آراء المؤلفين وبالتالي لا تعكس بالضرورة وجهة نظر المؤسسة.

© حقوق الملكية 2026 مشتركة لمنتدى الاقتصاديين العرب والمفكرة القانونية.

■ ■ ■ HEINRICH
BÖLL
STIFTUNG
EAST & HORN
OF AFRICA

مُنْتَدَى الْأَقْتِصَادِيّينَ الْعَرَبِ

مفكرة القانونية

يُسمح بنسخ أيّ جزء منها أو تخزينه أو تداوله، على أن يتم ذلك لغايات غير تجارية ومن دون أيّ تحوير أو تشويه، وعلى أن يُذكر بشكل واضح وجليّ، في كلّ مرّة، المصدر واسم منتدى الاقتصاديين العرب والمفكرة القانونية.

الأوراق الخلفيّة

ملف عكّار

اللاجئون السوريّون في عكّار

سمير العبيطة، بلال عثمان، يوسف التكريتي وعهد طعمة

تهتم هذه الورقة الخلفية بأوضاع اللاجئين السوريين في محافظة عكار وتبين أنهم يشكلون فيها ثلث المقيمين. ويفصل كيف تحتسب المساعدات الأممية التي توزع عليهم وأنها لم تتحول إلى الدولار الأمريكي إلا حديثاً بعد أن تقلصت قيمتها الفعلية بشكل كبير مع الأزمة المالية اللبنانية. كما يبين عدة إشكاليات فيما يخص الولوج إلى التعليم والصحة، وتقرن أوضاعهم مع أوضاع المقيمين اللبنانيين الذين يعيشون هم أيضاً تهميشاً كبيراً ومنذ زمن طويل.

1. مقدمة

108,910 في كانون الأول 2014 كحد أقصى. ثم قدرت عددهم في حزيران 2019 بـ 152,000². ثم أشارت إلى أن 102,500 بقوا مسجلين في عكار في كانون الأول 2022³.

في 2014، تركّز تواجد اللاجئين خاصةً في وادي خالد (14,026) وحلبا (10,924)⁴. بقيت هاتان البلدتان هما الأكثر اكتظاظاً باللاجئين رغم انتقال كثير من لاجئيهما إلى مناطق أخرى، وارتفعت في المقابل الأعداد في المحمرة وبنين على الساحل⁵.

لا تدل الأرقام المعلنة عن الأعداد الفعلية للاجئين السوريين في عكار. خاصةً وأنّ المفوضية توقفت بعد 2015 بطلب من الحكومة اللبنانية⁶ عن تسجيل طالبي اللجوء. ولافت أن الأعداد المرصودة في 2022 عن اللاجئين المسجلين لا تبين الزيادة السكانية الطبيعية للولادات. إلا أنه من الواضح أن كثيراً من اللاجئين السوريين انتقلوا بحثاً عن ظروف معيشية أفضل إلى المناطق الساحلية لعكار وطرابلس والمنية، كما إلى بقية المناطق اللبنانية (المصور). لكن OCHA قدرت أن الأعداد الحقيقية للاجئين السوريين في عكار تفوق أعداد المسجلين في المفوضية بحوالي 44%، أي حوالي 152 ألفاً في 2022. وإذا افترضنا أن عدد اللاجئين السوريين في لبنان هو حقاً 1,5 مليوناً⁷ وأن 16% يقيمون في عكار⁸، فسيكون بالتالي عدد اللاجئين السوريين في عكار حوالي 240 ألفاً. ما يوازي تقريباً عدد المقيمين اللبنانيين.

خلال سنوات طويلة بعد نهاية الحرب الأهلية، شهد لبنان هجرة دورية للعمال السوريين يشتغلون خاصةً في البناء والزراعة أو كبوابين للبنانيات. هجرة دورية إذ لم يكن هؤلاء العمال يجلبون غالباً معهم عائلاتهم ويعودون إلى سورية في عطلة نهاية الأسبوع، أو هجرة موسمية مع أعمال الأرض أو القطف في المواسم الزراعية. وكانت أعداد هؤلاء العمال الدوريين أو الموسمين تقدر بأكثر من 300 ألف في لبنان. ومع اندلاع الصراع في سورية، جلب هؤلاء عائلاتهم إلى لبنان وترك كثير منهم بلداتهم وقراهم لاجئين إلى لبنان لفقدان الأمان وسبل العيش، ولأسباب أخرى تتعلق بالخدمة الإلزامية في الجيش السوري، بمعارضة السياسات الحكومية أو هرباً من القتال. وقد سهّل ذلك العلاقات التي بُنيت مع مشغليهم اللبنانيين. وبالطبع شمل هذا الأمر عكار، خاصةً لوجود أيضاً علاقات اجتماعية عريقة وقربان تربط هذه المنطقة مع ريفي حمص وطرسوس.

2. أعداد اللاجئين السوريين في عكار وتموضعهم

سجلت المفوضية العليا للاجئين UNHCR 106,935 لاجئاً سورياً في عكار في حزيران 2015¹، بعد وصولهم إلى

⁵ UNHCR (2022): Distribution of the Registered Syrian Refugees, op. cit.

⁶ <https://www.unhcr.org/lb/refugees-and-asylum-seekers>
<https://help.unhcr.org/lebanon/en/welcome/registration/>

⁷ تشير بعض التقارير وبينها رسمية أن عدد اللاجئين السوريين في لبنان وصل قرب الحرب الأخيرة إلى 2.3 مليوناً (!).

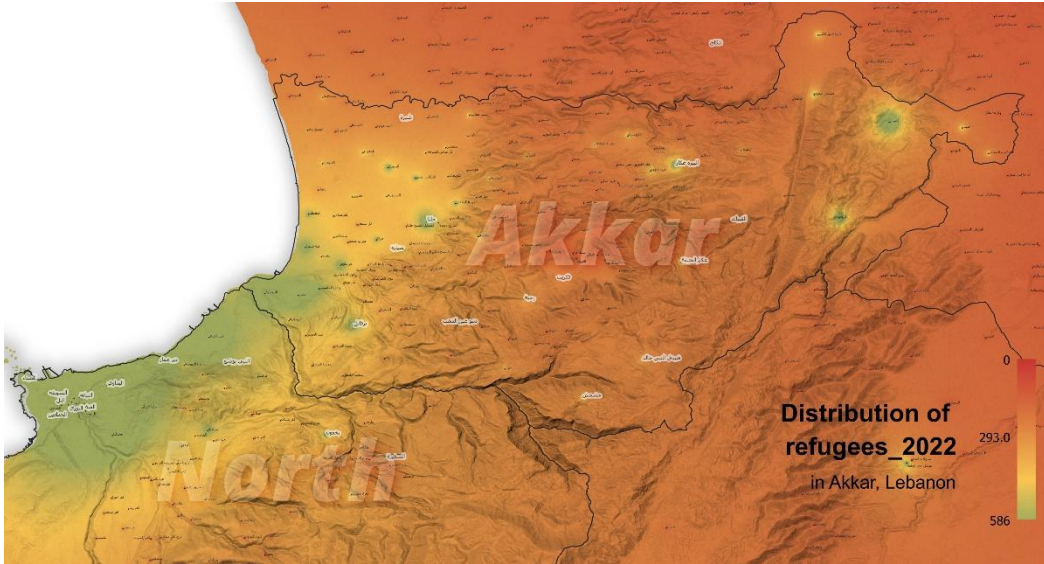
⁸ منظمة العمل الدولية، 2021.

¹ Inter-Agency Coordination Lebanon. Akkar profile 2015.

² OCHA. Akkar Profile 2019.

³ UNHCR (2022): LEBANON, Akkar Governorate. Distribution of the Registered Syrian Refugees at the Cadastral Level

⁴ UNHCR (2014): Lebanon, North Governorate, Akkar District. Cadastral and Registered Syrian Refugees Reference Map, 27 February 2014.



توزّع كثافة اللاجئين السوريين المسجلين في شمال لبنان سنة 2022 (حسب UNHCR)

في بدايات الصراع في سورية (ما سمي حينها سياسات "الباب المفتوح" التي اعتمدتها الحكومة¹²، أي دون أي ضبط حكومي للتنقل بالاتجاهين) والبعد الطائفي (بما فيه لإدخال السلاح ولتهريب المقاتلين لعائلاتهم) وكذلك العلاقات العائلية القديمة وعلاقات العمل في أن تكون عكار وجهة أساسية للجوء السوريين إلى لبنان، حتى قبل موجات اللجوء إلى الأردن وتركيا. وهكذا حتى نهاية معركة القصير في حزيران 2013.

إلا أن هذه البدايات تطرح تساؤلات حول الأصول الاجتماعية والمناطقية للاجئين السوريين المقيمين اليوم في عكار. هذا في ظل التعتيم على قاعدة بيانات مفوضية اللجوء وندرة الدراسات حول هذا الموضوع. ففي دراسة ومسح حول اللاجئين من حمص، تمت الإشارة إلى أن أبناء ضواحي حمص ذوي الدخل المنخفض (دير بعلبا وبابا عمر) توجهوا خصوصاً إلى المدن الناشطة في لبنان حيث كان الكثير منهم يعمل هناك (بيروت وزحلة) وأن ذوي الدخل المتوسط توجهوا

إلا أن تقريراً لبرنامج الغذاء العالمي⁹ أشار في 2022 أن عدد المقيمين اللبنانيين 298,000 وأن عدد اللاجئين السوريين 153,800 وعدد اللاجئين الفلسطينيين 28,000.

من أين أتى اللاجئين السوريون في عكار؟

كانت عكار أولى سبل لجوء السوريين إلى لبنان. إذ اندلع الصراع مسلحاً وطائفيّاً بشكل باكر في حمص ومحيطها، منذ 2011. فتوجه كثير من أبناء مدينة حمص وبلدات القصير وتلبسة والرستن وتل كلخ التي شهدت مواجهات عنيفة نحو عكار القريبة¹⁰. وقد تم رصد أن 21% ممن تهاجروا من مدينة حمص تموضعوا في عكار¹¹ (مقارنة مع 16% من مجمل اللاجئين)، بينما ذهب الباقون خصوصاً إلى طرابلس (36% مقارنة مع 15% للإجمالي). جذبت عكار الفئات الأقل دخلاً (خاصة دير بعلبا والبياضة) في حين جذبت طرابلس ذوي الدخل المتوسط (خاصة الغوطة وجورة الشياح). بالطبع لعب انفلات الوضع على الحدود السورية-اللبنانية

[%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%8a%d8%a7%d8%b3%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%84%d8%a8%d9%86%d8%a7%d9%86%d9%8a%d8%a9-%d9%81%d9%8a-%d9%82%d8%b6%d9%8a%d8%a9-%d8%a7%d9%84/](#)

WFP (2022): Food Security and Vulnerability Analysis of Lebanese Residents. David Lagarde, 2019. UN-HABITAT and UNHCR, 2018. <https://legal-agenda.com/%d8%a3%d9%87%d9%85-%d9%85%d9%84%d8%a7%d9%85%d8%ad->

تعرف هذه الاتفاقية من هو اللاجئ وتوضح التزاماته تجاه قوانين البلد المضيف وكذلك حقوقه المبنية أساساً على المادة 14 من إعلان حقوق الإنسان العالمي لعام 1948¹⁶، الذي ينص على حق الأفراد بالسعي للجوء في دول أخرى هرباً من الاضطهاد. وتشمل هذه الحقوق ذات الحقوق للمواطنين فيما يخص حرية التعبير وحقوق الملكية الفنية والتعليم الابتدائي والعمل والتأمينات والمساعدات العامة، وذات حقوق غير المواطنين المقيمين فيما يخص حقوق الملكية المنقولة وغير المنقولة وتكوين الجمعيات والعمل لقاء أجر وممارسة المهن الحرة والتعليم ما فوق الابتدائي وحرية التنقل واختيار مكان الإقامة. كما تلزم الدول الموقعة بإعفاء اللاجئين من مبدأ المعاملة بالمثل مع الدولة الأم واحترام أحوالهم الشخصية وتقديم أوراق ثبوتية ووثائق سفر لهم، في حين تمتنع عن أي تمييز تجاههم وعن فرض أية ضرائب خاصة عليهم أو عن فرض أية عقوبة نتيجة دخولهم غير الشرعي أو أن تطردهم أو تعيدهم قسراً إلى بلادهم الأم. ويسري حظر الإعادة القسرية (non-refoulement) حتى على الدول غير المنضمة إلى الاتفاقية كجزء من القانون الدولي العرفي (المادة 33 من الاتفاقية)، خاصة إذا كان الشخص يُمكن أن يتعرض للتعذيب أو لعقوبات غير إنسانية ومهينة.

وتقوم المفوضية السامية للاجئين بالإشراف على أوضاع اللاجئين ولكنها ليست جهة وصائية تُلزم الدول الموقعة بالتنفيذ. بل تتم الشكوى إلى محكمة العدل الدولية أو إلى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أو للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتنفيذاً للعهد الدولي¹⁷ حول هذه الحقوق. وقد أنشئت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين UNHCR عام 1950، أي قبل إقرار الاتفاقية، لمساعدة ملايين الأوروبيين الذين هُجروا من ديارهم ودمرت مساكنهم من جراء الحرب العالمية الثانية. وتقوم المفوضية بتأمين الحماية والمأوى والصحة والتعليم للاجئين، ولكن أيضاً للنازحين داخلياً¹⁸، كما لعديمي الجنسية ولطالبي اللجوء.

لم ينضم لبنان لاتفاقية 1951 ولم يوقع على بروتوكول 1967، تخوفاً من أن يُستخدم النص بغرض الدفع إلى توطين اللاجئين الفلسطينيين في أراضيه بشكل دائم. وتعتبر

إلى شمال لبنان (عكار والمنية الضنية وطرابلس)¹³. إلا أنه من غير المتوقع أن يبقى اللاجئين من أصول حضرية مثل وسط مدينة حمص ويتأقلموا في بلدات عكار الصغيرة نسبياً، بالرغم من أنه قد تمت الإشارة إلى أن رخص السكن كان أحد أسباب تموضع اللاجئين.

على الأغلب، لعبت الأصول الاجتماعية دوراً في تموضع اللاجئين في عكار. فعشائر وادي خالد (النعيم...) تمتد جذورها في سورية إلى قرى شرقي حمص وإلى الرستن وتلبيسة والقصير ودير بعلبا (الضاحية ذات الأصول العشائرية). والمجتمعات الزراعية في محافظتي حمص وطرطوس عرفت عملاً زراعياً في لبنان قبل الصراع في سورية، وكذلك محافظات حماة ودير الزور والحسكة. والأغلب أن السوريين الذين كانوا يعملون في الزراعة في عكار من هذه المناطق قد جلبوا عائلاتهم وأصبحوا لاجئين فيها، خاصة حسب التوزع الطائفي في عكار. إلا أنه من غير المتوقع أن يكون ذوو الأصول الحضرية القديمة وأبناء الطبقة الوسطى قد بقوا في عكار، المنطقة الفقيرة، سوى ربما في بلدات مثل حلبا.

3. السوريون لاجئون أم نازحون؟ ... أم مقيمون

لبنان والاتفاقيات والقوانين حول حقوق اللاجئين¹⁴

تتنظم حقوق اللاجئين والنازحين انطلاقاً من الاتفاقية الدولية التي أقرت في 28 تموز 1951¹⁵ والتي دخلت حيز التنفيذ في 22 نيسان 1954، وكذلك بالبروتوكول الإضافي الذي أقر في 31 كانون الثاني 1967 والذي دخل حيز التنفيذ في 4 تشرين الأول اللاحق. ولم ينضم كلٌّ من سورية ولبنان إلى الاتفاقية.

¹⁷ الذي وقعت عليه معظم الدول العربية عدا عُمان وقطر والسعودية والإمارات.

¹⁸ ترصد المفوضية حالياً 65 مليون نازح داخلي و 22 مليون لاجئ (5 ملايين فلسطيني مسجلون لدى الأونروا و 17 تحت ولاية المفوضية) و 10 ملايين عديمي الجنسية. أعيد توطين 190 ألف لاجئ فقط.

¹³ UN-HABITAT and UNHCR, 2018, p. 18.

¹⁴ راجع: سمير العيطة: اللاجئين والنازحون السوريون في زمن الأزمات.

¹⁵ <https://www.unhcr.org/media/convention-and-protocol-relating-status-refugees>.

¹⁶ والذي ساهمت بعض الدول العربية غير المنضمة إلى اتفاقية 1951 في صياغته، كما لبنان وسوريا.

قانونياً عبر المعايير الحدودية). إلا أنه نادراً ما قامت السلطات اللبنانية بملاحقة أو باعتقال السوريين المتواجدين بصفة غير شرعية في البلاد وإعادتهم إلى بلادهم. خاصة وأنه حسب متابعات المفكرة القانونية، امتنع القضاء اللبناني عن تنفيذ أي إخراج للسوريين لكونه يتعارض مع المادة 3 من اتفاقية مناهضة التعذيب واعتبرت بعض اجتهاداتهم أن لبنان يعترف بحق اللجوء انطلاقاً من المادة 14 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. إلا أن أجهزة الدولة اللبنانية قامت ببعض حملات ترحيل السوريين إلى بلادهم، تزايدت في السنوات الأخيرة، دون التثبت من مدى توفر شروط المادة 3 من اتفاقية مناهضة التعذيب. ومن الهام الإشارة هنا إلى أن الشروط التي وضعها الأمن العام اللبناني للحد من دخول السوريين إلى لبنان تم إبطالها من مجلس شوري الدولة²²، لكن الحكومات المتعاقبة لم تنفذ قرار الشوري.

كما وقّعت الحكومة اللبنانية في 2003 مذكرة تفاهم²³، تعتبر اتفاقية دولية، مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين توضح أوضاع طالبي اللجوء واللاجئين لفترات مؤقتة (12 شهراً كحد أقصى، "يعود بعدها للأمن العام اتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة"). لكن لم تصدر قوانين لبنانية²⁴ تعتمد مذكرة التفاهم هذه كأساس تشريعي، رغم أنها لم تقر رسمياً بمبدأ حظر الإعادة القسرية في حين يتم اعتبار اللاجئين غير المسجلين مهاجرين غير شرعيين. رغم كل ذلك تقوم المفوضية السامية للاجئين بتسجيل اللاجئين السوريين وغير الفلسطينيين وتدير شؤونهم وإغاثتهم عبر برامج تشرف عليها الحكومة اللبنانية.

هكذا يُكن توصيف تعامل الدولة اللبنانية مع اللاجئين بأنه "سياسة اللاسياسة"²⁵، يغيب عنها النهج الكلي والمؤسساتي لمواجهة التحديات التي يطرحها وصول أعداد كثيفة من

الأمم المتحدة أن منظومة حماية اللاجئين في لبنان ضعيفة¹⁹. إلا أن لبنان يلتزم دستورياً بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 14 منه التي تكرس حق الأجنبي في طلب اللجوء هرباً من الاضطهاد، بحيث يُعتبر أن الدستور اللبناني يفرض حكماً حظر الإعادة القسرية حتى دون وجود نص واضح في الدستور حول هذا الموضوع ودون تواجد أنظمة قانونية واضحة تُعزف من هو لاجئ وتضبط شؤونهم.

إذ أن لبنان قد صادق على الإعلان الأممي «لحماية جميع الأشخاص من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة» لعام 1984²⁰، والذي ينص في مادته الثالثة أنه لا يجوز لأية دولة طرف أن تطرد أي شخص أو تعيده ("refouler") أو أن تسلمه إلى دولة أخرى، إذا توافرت لديها أسباب حقيقية تدعو إلى الاعتقاد بأنه سيكون في خطر التعرض للتعذيب. ويجب تراعي السلطات المختصة لتحديد ما إذا كانت هذه الأسباب متوافرة، جميع الاعتبارات ذات الصلة، بما في ذلك، في حالة الانطباق، وجود نمط ثابت من الانتهاكات الفادحة أو الصارخة أو الجماعية لحقوق الإنسان في الدولة المعنية.

ويقر قانون تنظيم دخول الأجانب وإقامتهم²¹ في لبنان بأن "الأجنبي موضوع ملاحقة أو المحكوم عليه بجرم سياسي من سلطة غير لبنانية أو المهددة حياته أو حريته لأسباب سياسية، يمكنه أن يطلب منحه حق اللجوء السياسي" (المادة 26) وأنه «إذا تقرر إخراج اللاجئ السياسي فلا يجوز ترحيله إلى أرض دولة يخشى فيها على حياته أو حريته» (المادة 31). إلا أنه ينص في المقابل (المادة 32) أنه "يعاقب بالحبس من شهر إلى ثلاث سنوات وبالغرامة من 2500 إلى 12500 ليرة وبالإخراج من لبنان" كل أجنبي يدخل الأراضي اللبنانية دون التقيد بأحكام المادة السادسة (أي الدخول

[D8%A9-%D9%8A%D8%A8%D8%B7%D9%84-%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D8%A8%D8%AA%D8%B9%D8%AF](https://www.unhcr.org/media/unhcr-country-operations-plan-2004-lebanon)
<https://www.unhcr.org/media/unhcr-country-operations-plan-2004-lebanon>

²⁴ وقد جرت محاولات طرح قوانين متنوعة في هذا الخصوص؟
²⁵ كمال حمدان وليا أبو خاطر: إستراتيجيات الاستجابة لأزمة اللجوء السوري في لبنان؛ مبادرة المساحة المشتركة، 2015؛
http://www.commonspaceinitiative.org/uploads/9/5/2/1/9521202/syrian_refugee_crisis_in_leb-anon_series_spreads.pdf-01

ACAPS (2103): Legal status of individuals fleeing Syria.

<https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/convention-against-torture-and-other-cruel-inhuman-or-degrading>

²¹ قانون تنظيم الدخول الى لبنان والاقامة فيه والخروج منه، صادر في 10 تموز 1962، معدل بموجب: القانون رقم 173 تاريخ 14 / 2 / http://ahdath.justice.gov.lb/law-nearby-Foreigners.htm

²² راجع: شوري الدولة يبطل قرار الأمن العام، <https://legal-agenda.com/%D8%B4%D9%88%D8%B1%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%>

- إقامة من خلال تعهّد بالمسؤوليّة من كفيل محليّ شخصيّ أو للعمل،
- إقامة مجاملة، إذا كانت الزوجة أو الوالدة لبنانية،
- إقامة على أساس ملكية عقارية أو أجار سكن،
- إقامة طالب،
- وغير ذلك من الإقامة المتاحة لجميع الأجانب.

ولا يجوز نقل الإقامة أو تجديدها من إحدى هذه الحالات إلى أخرى، إلا استثنائياً. وتبرز المشكلة الأكبر لمن دخلوا إلى لبنان بعد 2015. إذ لا يعترف بتسجيلهم الجزئي لدى المفوضية ويجب عليهم أن يختاروا، لمن دخل قانونياً، بين إحدى حالات الدخول المسموح بها (السياحة مثلاً). في حين أن كلاً من هذه الحالات لها مدد إقامة وإجراءات خاصة بها، وشروط أضحت قاسية في حلّ تخطّي مدة صلاحية الإقامة دون تجديدها²⁹. والأمور أصعب لمن دخل لبنان بشكل غير قانوني.

جاءت هذه الإجراءات نتيجة قرارات اتخذتها المديرية العامة للأمن العام منذ 2015، كسابقة تاريخية في تقييد دخول وإقامة السوريين³⁰. واللفت أن مجلس شوري الدولة قد أبطل فيه قرارات الأمن العام وحقّ مديريته في تغيير شروط دخول وإقامة السوريين في لبنان³¹. لكن تمّ تطبيق هذه القرارات وفي 2022 تمّ تقييد شروط دخول السوريين إلى لبنان بشكل أكبر³² إضافة إلى منع تسوية أوضاع السوريين الداخلين بشكل غير نظامي بعد 2019/4/24³³.

حسب مسح تقييم مواطن هشاشة اللاجئين السوريين (VaSyr) في لبنان التي تتشارك منظمات الأمم المتحدة في إعداده³⁴، تأتي نسبة الأفراد فوق الـ 15 سنة الحاصلين على

اللاجئين السوريين أضحووا يشكّلون أكثر من ثلث السكّان. تحديات ديموغرافية، وفي سوق العمل، وللمالية العامة وفي الانتقال من الإغاثة إلى التنمية. وقد تركت الأمور طويلاً للمؤسسات الدولية ولمئات الجمعيات الإنسانية لمعالجة الأزمة دون تنسيق أو تدخّل حقيقي من الدولة.

واللفت أن المؤسسات الرسمية اللبنانية تصرّ على تسمية اللاجئين السوريين بـ"النازحين"، في حين أن هذا التعبير مخصّص للمهجرين ضمن ذات البلد. ويعود تبرير ذلك إلى المعاهدة الموقعة بين لبنان وسورية سنة 1993²⁶ التي تضمن حرية التنقّل والإقامة بين البلدين، والتي لم تعد سارية المفعول اليوم.

الأوضاع القانونية للسوريين في لبنان وعكّار

طلبت السلطات اللبنانية بقرار في آيار 2015 من المفوضية وقف تسجيل اللاجئين السوريين لديها انطلاقاً من بداية العام 2015²⁷. ومنذ ذلك الحين توقفت المفوضية عن إصدار وثائق تعريف تحمل صورة المعني وختم المفوضية صالحة لسنتين، بل تسلّمهم شيفرة صغيرة تحمل باركود. وهناك لهذا الغرض أربع مراكز في عكّار: اثنين في حلبا، واثنين في وادي خالد، في العميرة والعوادي.

ولا تُغني وثيقة المفوضية عن لزوم الحصول على ترخيص إقامة نظامي من الأمن العام اللبناني وتجديده دورياً. وقد أصبح نظام الإقامة متعدّد الحالات وشديد التعقيد، حيث يجوز للسوريين التقدّم بطلب للحصول على إقامة نظامية وفقاً للأسس التالية²⁸:

- إقامة المسجلين لدى المفوضية قبل كانون الثاني 2015، تجديد سنوي معفي من الرسوم؛

[D8%A9-%D9%8A%D8%A8%D8%B7%D9%84-%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D8%A8%D8%AA%D8%B9%D8%AF/](https://www.general-security.gov.lb/uploads/news/syriaentrance.pdf)

<https://www.general-security.gov.lb/uploads/news/syriaentrance.pdf>

حسب المراجعة الأخيرة للموقع في 3 شباط 2025.

<https://www.general-security.gov.lb/ar/news/details/1088>

<https://www.general-security.gov.lb/ar/posts/418>

للموقع في 3 شباط 2025

VaSyr 2023.

²⁶ اتفاق التعاون والتنسيق الاقتصادي والاجتماعي، الموقع في 16 أيلول 1993.

²⁷ في الحقيقة، انطلاقاً من جلسة 23 تشرين الأول 2014 وورقة سياسة النزوح السوري، راجع

<http://www.pcm.gov.lb/arabic/subpg.aspx?pagid=6118>

VaSyr 2022.

<https://www.general-security.gov.lb/ar/posts/409>

Janmyr and Mourad, 2018.

<https://legal-agenda.com/%D8%B4%D9%88%D8%B1%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%>

[agenda.com/%D8%B4%D9%88%D8%B1%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%](https://legal-agenda.com/%D8%B4%D9%88%D8%B1%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%)

<https://legal-agenda.com/%D8%B4%D9%88%D8%B1%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%>

بروكسيل عام 2017، إلى فئات أخرى غير تلك للمسجلين لدى المفوضية قبل 2015 والحرص على تطبيق هذا الإعفاء في كل أنحاء لبنان³⁷. كما تمت أن يتمّ سماح تجديد الإقامة للاجئين المسجلين في المفوضية والذين اضطروا إلى تجديد إقامتهم على أساس كفيل. وكذلك بأن تسمح السلطات اللبنانية للشباب الذين بلغوا عمر 15 سنة في لبنان بأن يحصلوا على إقامة على أساس وثيقة إخراج قيد سورية حتى لو انتهت صلاحيتها. كما تمت أن تتمّ مراعاة الاعتبارات المحددة التي يثيرها اللاجئون بشأن الاتصال بمكاتب الأمن العام، مما يشير إلى الحاجة إلى توسيع نطاق ممارسات مرافقة اللاجئين لتشمل مكاتب الأمن العام. وتكتسي هذه التدابير أهمية خاصة في ضوء الزيادة السنوية في حواجز الإقامة القانونية التي يُبلغ عنها اللاجئون. وستسمح بزيادة حرية تنقل اللاجئين وحصولهم على الوثائق، فضلاً عن الخدمات الحيوية والعدالة والسلامة، بالنظر إلى النتائج الواعدة من هذه الممارسة. كما أنها ستزوّد السلطات الوطنية بمعلومات مستكملة شاملة عن اللاجئين".

هذا عدا ما نشأ من تداعيات الأزمة فيما يخص الطلاب الجامعيين الذين لا يستطيعون الحصول على وثائق التسجيل في الجامعة إما لأنها مغلقة أو تعمل بشكل متقطع أو أنها تطلب إقامة صالحة للتسجيل، الذي هو أصلاً ضرورة لتجديد الإقامة³⁸.

هذا علماً أن عدّة جمعيات تعمل في عكار لمساعدة اللاجئين للأمور القانونية، بينها الدولية Legal Action Worldwide³⁹، والمجلس الدنماركي للاجئين Danish Refugee Council⁴⁰، والمجلس النرويجي للاجئين Norwegian Refugee Council⁴¹، وإنترسوس Intersos⁴² والأخرى اللبنانية: اتحاد الجمعيات الإغاثية والتنمية Union of Relief and development⁴³، ولجنة الإنقاذ الدولية Associations⁴⁴، International Rescue Committee⁴⁴ (في ببنين والمحمرة)، وRestart⁴⁵.

تراخيص إقامة نظامية سنة 2023 في عكار 10% فقط، وهي النسبة الأدنى بين المحافظات اللبنانية مع متوسط وطني 20%. وقد انخفضت هذه النسبة من 14% في عكار عام 2018 ومن 27% على المستوى الوطني. ما يعني انخفاضاً عاماً للتسجيل منذ 2018 ربّما تحسّن قليلاً في السنة الأخيرة. وبشكل عام، يمسّ غياب الإقامة النظامية الصغار والشباب أكثر من الأكبر عُمرًا، والنساء أكثر من الرجال. وكان مسح 2022 قد بيّن أنّ أهم أسباب عدم الحصول على ترخيص إقامة نظامي يكمن في رفض الأمن العام اللبناني، بما فيه من خلال ممارسات "غير متسقة" (38%)، وعوائق الأنظمة الحالية (23%)، وصعوبة إيجاد كفيل أو دفع الرسوم (14%)³⁵. كما أشار مسح 2022 إلى أنّ عكار تحتوي أقل نسبة (3%) من أسر اللاجئين الذين حصل جميع أعضائها على إقامة قانونية (9% في مجمل لبنان)³⁶. وأشار إلى أنّ 16% فقط من أسر لاجئي عكار لديها عضو واحد على الأقل لديه إقامة قانونية، وهذه أقل نسبة في لبنان (الوسطى 26%). وأنّ 24% من الولادات التي جرت في لبنان لأسر لاجئي عكار تمّ تسجيلها رسمياً في سجل الأجانب (الوسطى 36%).

وقد أشارت الأمم المتحدة في توصياتها حول هذا التقييم إلى أنّ النتائج تظهر الحاجة إلى توعية مستهدفة فيما يخص الحصول على الإقامة القانونية. ويجب توجيه الاستهداف بعدة عوامل. إذ بالإضافة إلى التركيز على المواقع ذات مستوى منخفض في معدلات الإقامة القانونية، يجب على الشركاء النظر أيضاً في المواقع التي يكون فيها تأثير عدم وجود إقامة قانونية أكثر حدة على الأفراد... وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تكون هناك توعية مصممة خصيصاً للنساء والشباب نظراً لانخفاض معدلات إقامتهم القانونية، دون تحويل الموارد عن توعية الشباب والمرهقين القتبان الذين، وفقاً للمجتمع، يواجهون خطراً أكبر بالاعتقال والاحتجاز نتيجة عدم وجود إقامة قانونية". كما تمت الأمم المتحدة على السلطات اللبنانية توسيع الإعفاء من رسوم التسجيل، الذي كان قد تمّ الاتفاق عليه في مؤتمر المانحين في

⁴¹ <https://www.nrc.no/countries/middle-east/lebanon/>

⁴² <https://www.intersos.org/en/what-we-do/lebanon/>

⁴³ <https://urda-lb.org/en/home/>

⁴⁴ <https://www.rescue.org/country/lebanon>

⁴⁵ <https://www.restartcenter.com/>

³⁵ VaSyr 2022.

³⁶ VaSyr 2022, p. 55.

³⁷ VaSyr 2022, p. 17.

³⁸ من مقابلات مع طلاب جامعيين لاجئين سوريين في لبنان.

³⁹

<https://www.legalactionworldwide.org/where-we-work/lebanon>

⁴⁰ <https://pro.drc.ngo/where-we-work/middle-east/lebanon/>

4. تسجيل الزواج والولادات والوفيات للاجئين السوريين

وثقت دراسة حديثة⁴⁶ إشكاليات تسجيل الزيجات والولادات والوفيات للاجئين السوريين، المنظمة بقانون الأحوال الشخصية اللبناني لعام 1951⁴⁷. ولحظت الدراسة التناقض المستندات والرسوم المطلوبة في دوائر الأحوال الشخصية بين المحافظات. بحيث أنه رغم التعاميم الدورية للأمن العام اللبناني ما تزال أغلبية زيجات وولادات ووفيات اللاجئين السوريين غير مسجلة أصلاً في سجلات الأجانب. مما يعرض الكثير من اللاجئين لمخاطر انعدام الجنسية وغياب الإقامة القانونية وتباعاً للاستغلال أو الترحيل. وبيّنت:

- تسجيل الزواج: يلزم قانون الأحوال الشخصية تسجيل أي زواج يتم عقده في لبنان حتى لغير اللبنانيين في دائرة الحوال الشخصية خلال شهر، مع عقوبات للتأخير. وبيّنت الدراسة الآلية المتبعة انطلاقاً من المحكمة الشرعية (مع لزوم إخراج قيد نفوس وشهادة انتماء إلى الطائفة وتحقيق من الأمن في حال أحد الزوجين غير لبناني) إلى المختار ثم المحكمة من جديد ثم المختار ثم دائرة الأحوال الشخصية ثم سجل الأجانب. إلا أن الدراسة لاحظت اختلافات كبيرة في الوثائق المطلوبة بين المحافظات اللبنانية وبين المحاكم الشرعية داخل كل محافظة. وكذلك اختلافات في تطبيق أحكام زواج القصر للمسلمين السنة⁴⁸، المتناقض أصلاً⁴⁹ بحيث يسمح للقاضي الشرعي بتزويج من هم بين 15 و 18 سنة في حين يشترط بلوغ سن الـ 18. ويشير بالتحديد إلى محكمة البيرة الشرعية في عكار التي تزوّج من هم دون 18. كذلك لاحظت الدراسة اختلافات كبيرة في الرسوم المطبقة لتسجيل الزواج.

- تسجيل الولادات: يلزم قانون الأحوال الشخصية تسجيل الولادات خلال 30 يوماً، تحت طائلة فرض غرامات ولزوم اللجوء إلى محكمة إذا تجاوز الأمر سنة. لكن اللاجئين السوريين أعفيوا لاحقاً من شرط اللجوء إلى المحكمة. وبيّنت الدراسة آلية التسجيل من الطبيب أو القابلة إلى المختار وسجل الأحوال الداخلية وسجلات

الأجانب. ولحظت أيضاً الاختلافات في الوثائق المطلوبة، خاصة في حال لم تجر الولادة على يد طبيب أو قابلة قانونية معتمدة، وكذلك في الرسوم المستوفاة.

- تسجيل الوفاة: وهو أيضاً محدد بقانون الأحوال الشخصية، وينطلق من شهادة المختار مع شاهدين، ثم في النفوس ثم في سجل الأجانب. وهنا أيضاً سجلت الدراسة اختلافات بين الأقضية اللبنانية في الوثائق المطلوبة وفي الرسوم.

في جميع هذه الحالات، يتطلب الأمر من اللاجئين السوريين تسجيل الأمر لدى السفارة السورية في لبنان. لكن الدراسة رصدت التحديات التي يواجهها اللاجئون السوريون في كل هذه المعاملات:

- ارتفاع رسوم السفارة السورية التي تطلب الدفع بالدولار؛
 - تخوف اللاجئين من الاعتقال في المراكز الأمنية المقاربة لدوائر النفوس؛
 - عدم وجود المستندات المطلوبة بسبب فقدانها وصعوبة الوصول إلى السلطات السورية بما فيها السفارة؛ وغياب الدلائل القانونية على دخول البلاد؛
 - تخوف اللاجئين من المعاملة السيئة التي يشهدها في الدوائر الرسمية اللبنانية، خاصة في الشمال، وضمناً عكار؛
 - عدم معرفة الإجراءات المطلوبة.
- رصدت الدراسة أيضاً التحديات التي تواجهها المؤسسات الحكومية بخصوص هذه الإجراءات، وبينها: عدم قدرة الموظفين على الدوام لارتفاع كلف المواصلات وانخفاض الأجور، عدم قدرة الدوائر على استيعاب الطلبات لعددها ولغياب الطاقة الكهربائية والإضرابات وغير ذلك، عدم توفر الطوابع البريدية لرسوم المعاملات والتي تباع في السوق السوداء بأكثر من قيمتها الاسمية، إلخ.

هكذا تبقى جميع هذه التحديات قائمة حتى في حال تواجد مساعدة قانونية للاجئين. هكذا، رغم بعض التحسن، بقيت عكار صاحبة أعلى نسبة من الزيجات عبر مشايخ غير معتمدين (ما يجعل التسجيل صعباً)، 34% عام 2022

⁴⁸

⁴⁶ المركز اللبناني لحقوق الإنسان (2023): دراسة مقارنة حول تسجيل زواج وولادات ووفيات اللاجئين السوريين.

⁴⁷ وزارة العدل - قانون 7 كانون الأول 1951
<http://ahdath.justice.gov.lb/law-nearby-personal.htm#TOP>

<http://77.42.251.205/LawView.aspx?opt=view&LawID=230626>

⁴⁹ <https://www.rdfwomen.org/archives/2546>

السكن:

- 86% من أسر لاجئي عكّار التي تتأوى في مساكن تعتبر أنها مقبولة دون مخاطر واكتظاظ، مقابل 66% فقط على المستوى الوطني. في حين تعتبر 42% من تلك التي تتأوى في ما هو ليس مساكناً، أي في مخيمات، أنها دون مخاطر واكتظاظ، مقابل 21% وطنياً. أما تلك في أماكن غير دائمة (مخيمات) 10% تعتبرها ذات مخاطر، و90% أنها تفتقر لأدنى المعايير (مقابل 86% وطنياً).

- وسطي أجرة الشقة سنة 2023 هي في عكّار، وكذلك بعلبك-الهرمل، بين الأدنى وطنياً (2,432,057 مقابل 5,633,119 ل ل على الصعيد الوطني، أي 26 دولار مقابل 60 دولاراً)، وكانت قد ارتفعت 371% سنة 2023 عن 2022 مقابل ارتفاع متوسط في لبنان 553% (أعلى ارتفاع في بيروت). إلا أن الأجرة بقيمة الدولار تظل أدنى بكثير منها سنة 2019 حيث كانت في عكّار 114 دولاراً ووطنياً 176. ونصف المستأجرين في عكّار عقودهم بالدولار بدل الليرة اللبنانية.

- 2% من الأسر في عكّار تتعرض لمخاطر الطرد من مسكنها سنة 2023 (المتوسط الوطني 3%)، مقابل 7% سنة في السنوات السابقة ما يعني نوعاً ما استقراراً للأوضاع السكنية.

الصحة:

- 23% من الأسر احتاجت رعاية صحية في عكّار سنة 2023 و22% حصلت عليها. على المستوى الوطني كانت النسب 17% و14%.

الأمن الغذائي:

- تُعتبر 10% من أسر لاجئي عكّار فقيرة، و47% على عتبة الفقر، وحالة 43% مقبولة، مقابل 14%، 37% و49% على التوالي على المستوى الوطني. وتعتبر 3% من أسر اللاجئين آمنة غذائياً، و46% آمنة هامشياً، و49% غير آمنة بشكل معتدل، و2% غير آمنة بشكل حاد⁵¹، مقابل 5%،

مقارنة مع 51% في 2021⁵⁰، وكذلك على أعلى نسبة زيجات دون أي توثيق، 5%. أما نسبة تسجيل الولادات في سجلات الأجانب، فكانت في عكّار عام 2022 أفضل من البقاع وبعلبك-الهرمل، مع 24% بعد التحسن مقارنة بالسنوات السابقة.

5. الأوضاع المعيشية للاجئين السوريين في عكّار

يُعطي مسح تقييم مواطن هشاشة اللاجئين السوريين (VaSyr) في لبنان سنة 2023 معطيات مقارنة بين أوضاع اللاجئين في عكّار وفي مناطق لبنان الأخرى.

الحماية:

- لاجئو عكّار هم الأقل تعرضاً لمنع تجوّل في مناطق سكنهم، 2% في 2023 مقابل 12% وطنياً و48% في النبطية.

- نسبة أسر اللاجئين السوريين التي ترأسها نساء (23%) هي الأعلى في لبنان (الوسطي 18%). ونسبة النساء إلى الرجال هي الأعلى في عكّار.

- نسبة عمل الأطفال 7% تماثل تلك الوطنية.

- نسبة زواج الشباب بين 15 و19 سنة 23%، مرتفعة ولكن أقل من المتوسط الوطني، والأعلى في جبل لبنان.

- نسبة الأسر التي تصلها مساعدات في عكّار 62%، تماثل المتوسط الوطني 63%. إلا أن نسبة تقدير كفاية هذه المساعدات متدنية، 16% مقارنة مع متوسط وطني 30%. هذا رغم أن 98% من الأسر في عكّار تعتبر عمل مؤسسات المساعدات جيداً و87% تعرف كيف توصل شكاوى إلى هذه المؤسسات و24% استخدمتها فعلياً في الأشهر الستة التي سبقت المسح.

⁵⁰ VaSyr 2022, p 39.

⁵¹ وقد جاء تعريف هذا التصنيف كالتالي: الأسر الآمنة غذائياً هي تلك القادرة على تلبية الاحتياجات الغذائية وغير الغذائية الأساسية دون الانخراط في استراتيجيات مواجهة غير نمطية؛ الأسر الآمنة هامشياً هي التي لديها الحد الأدنى من استهلاك الغذاء الكافي دون

الانخراط في استراتيجيات مواجهة لا رجعة فيها؛ ولكنها غير قادرة على تحمل بعض النفقات غير الغذائية الأساسية؛ الأسر غير الآمنة بشكل معتدل هي التي لديها فجوات كبيرة في استهلاك الغذاء أو قدرة بشكل هامشي على تلبية الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية فقط مع استراتيجيات المواجهة التي لا رجعة فيها؛ والأسر

SMEB، التي كانت 8,156,858 ل ل حينها.

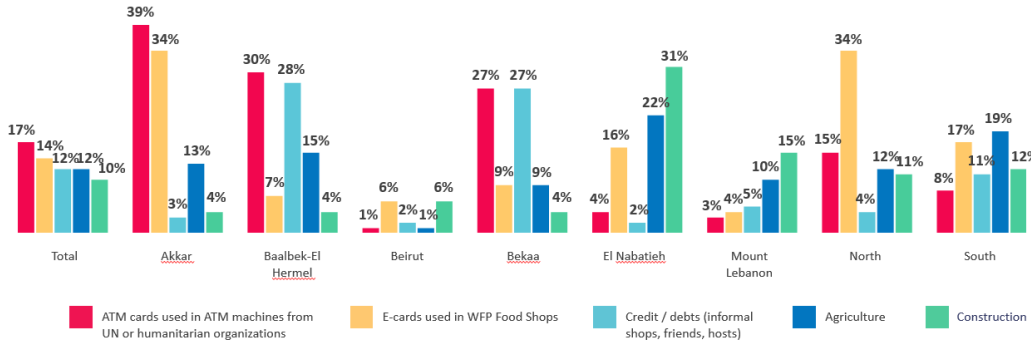
○ 30% من اللاجئين في سنّ العمل في عّار يعملون، و7% عاطلون و63% خارج قوّة العمل⁵²، مقابل على التوالي 39%، 7% و54% على المستوى الوطني.

53%، 39%، و3% على التوالي على المستوى الوطني. والوضع المعيشي لأسر لاجئي عّار هو الأسوأ لبنانياً. وكان مسح 2022 قد أشار إلى أنّ 84% من أسر عّار لا يصل إيرادها الإجمالي، بما فيه المساعدات والقروض، إلى مستوى قيمة سلة الحد الأدنى للإنفاق للبقاء على قيد الحياة

LIVELIHOODS

INCOME & EMPLOYMENT

MAIN SOURCES OF INCOME BY GOVERNORATE



هي بالتالي الأكثر اعتماداً على المساعدات في لبنان.

○ 35% من أسر عّار لا تحصل على كفايتها من المياه لحاجاتها. و27% منها تدفع للحصول على مياه الشرب.

○ يصل معدل انقطاع الكهرباء عن أسر لاجئي عّار إلى 16 ساعة يومياً، مقابل 10 ساعات كمتوسط لبناني. وحالة عّار هي الأسوأ بهذا الخصوص.

○ إيراد الأسرة الوسطي من العمل في عّار 2,594,194 ل ل، مقابل 7,888,455 وسطيّاً في لبنان. علماً أنّ هذا الإيراد الوسطي كان على المستوى الوطني من 1,708,258 سنة 2022.

○ تعتمد 39% من أسر اللاجئين السوريين في عّار على التوزيع الذي يتم عبر البطاقات المصرفية كإيراد رئيسي للمعيشة، مقابل 17% كمتوسط وطني. وتعتمد 34% على بطاقات الشراء في المحلات المعتمدة، مقابل 14% على المستوى الوطني. ولا تشكّل القروض سوى 3% من الإيرادات بالنسبة لأسر لاجئي عّار، مقابل 12% لبنانياً. كما لا يشكّل الإيراد من الزراعة كإيراد رئيسي سوى 13% منها، مقابل 12% وطنياً. وأعمال الإنشاء سوى 4%، مقابل 10% لبنانياً. أسر لاجئي عّار

⁵² أي أنّ نسبة مشاركة اللاجئين السوريين في قوّة العمل هي فقط 37% في عّار، في حين تصل إلى 46% على المستوى الوطني.

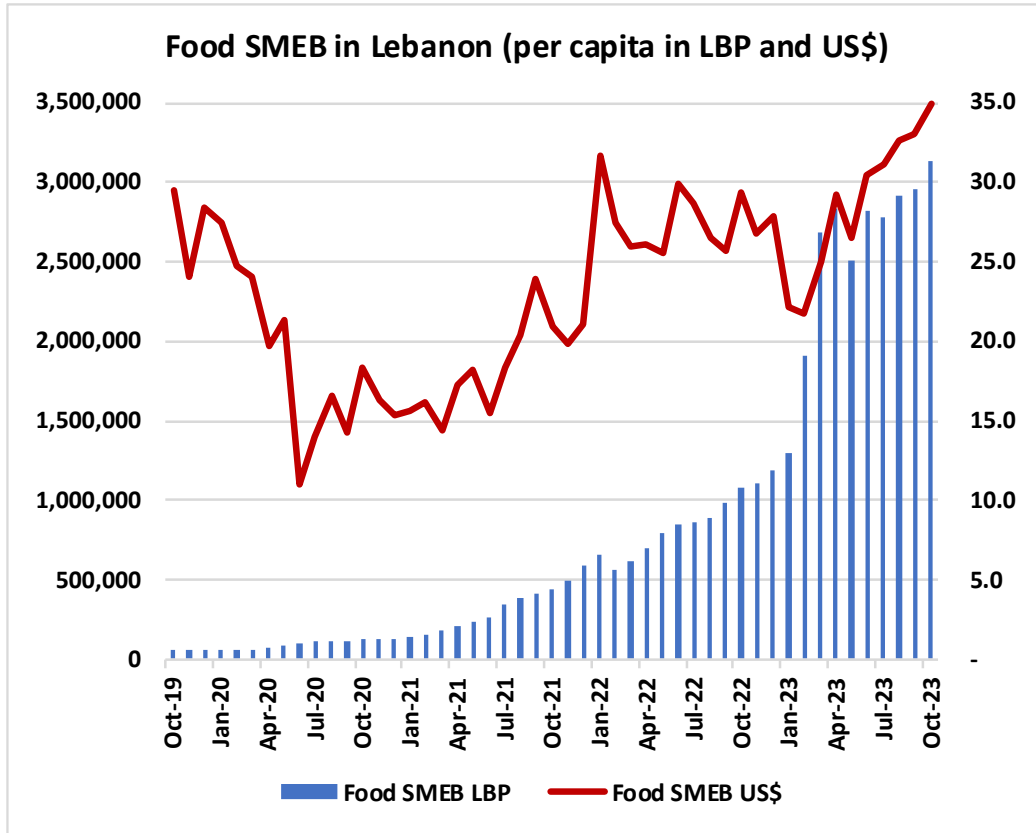
غير الآمنة بشكل حاد هي التي لديها فجوات شديدة في استهلاك الغذاء أو لديها خسارة فادحة في أصول سبل العيش التي ستؤدي إلى فجوات استهلاك الغذاء أو ما هو أسوأ.

6. اللاجئين والمساعدات

سلة الإنفاق الحد الأدنى للبقاء SMEB

دورياً أسعار المواد، الغذائية وغير الغذائية، التي تشكل هذه السلة، خاصة الصغرى منها، لتصنيف الأسر حسب مقياس ما تسميه "القدرة الاقتصادية على تلبية الاحتياجات الأساسية" (Economic Capacity to Meet Essential Needs, ECMEN) للأمن الغذائي والمعيشي وتقدير قيمة المساعدات الضرورية للأكثر هشاشة (أي عندما يكون ECMEN أقل من SMEB). ويتألف الـ SMEB من ثلاثة أقسام: السلة الغذائية، والمواد غير الغذائية، والخدمات غير الغذائية.

تقيم مؤسسات الأمم المتحدة، خاصة برنامج الغذاء العالمي WFP، ومؤسسات الإغاثة الدولية احتياجات اللاجئين والمجتمعات المضيفة انطلاقاً من مؤشرين حديين: سلة الإنفاق الأدنى (Minimum Expenditure Basket, MEB) وسلة الإنفاق الحد الأدنى للبقاء (Survival MEB).



كغ ملح، و0,45 سمك سردين، و0,6 كغ سكر، و0,51 لتر زيت عباد شمس، و0,12 شاي، و0,6 كغ معجون بندورة و0,3 كغ فاصوليا بيضاء⁵³. هكذا للفرد الواحد في الشهر.

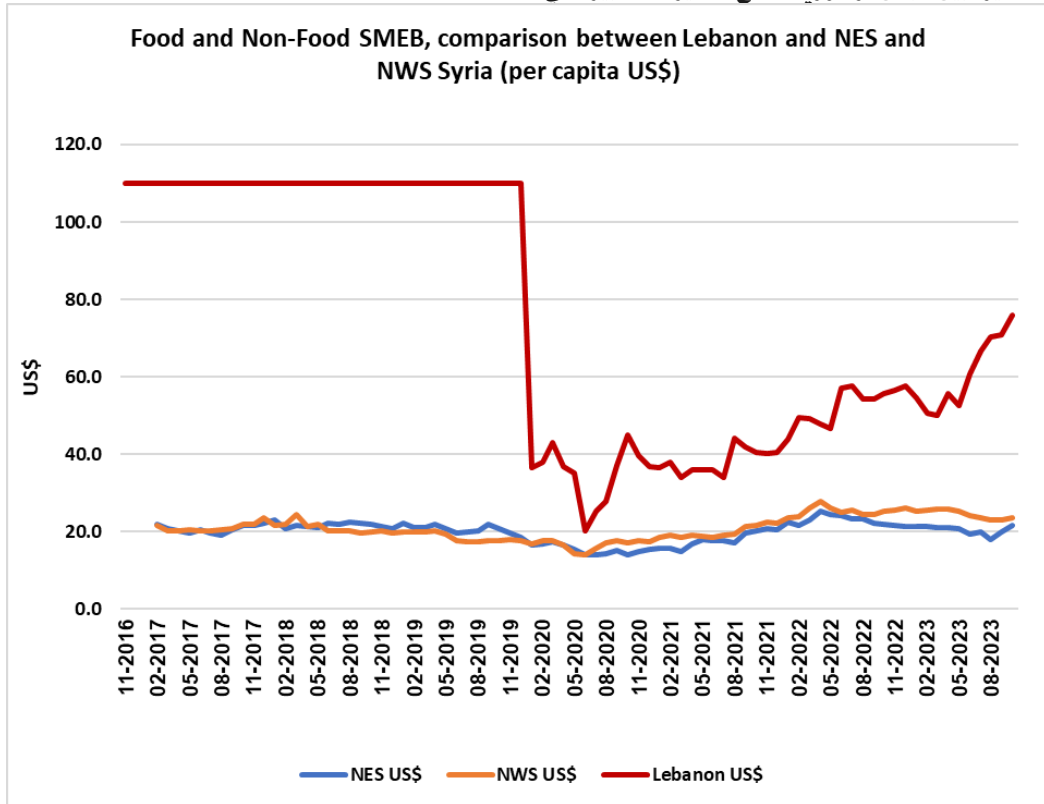
يتكوّن مؤشر SMEB الغذائي في لبنان من سلة تتضمّن 1,5 كغ تفاح، و7 كغ خبز، و1,95 كغ برغل، و2,7 كغ ملفوف، و0,6 كغ جزر، و0,9 كغ حمص، و0,45 كغ بيض، و0,75 عدس، و1,8 كغ معكرونة، و2,1 كغ بطاطا، و0,6 كغ حليب بودرة و2,4 كغ رز مصري، و1,2

⁵³ كما في حزيران 2022، علماً أنّه تمّ تغيير تنوع السلة في شباط 2021. راجع: WFP (2022): National FSSWG Food Security

أسعار الصرف في سورية بفعل الصراع، كان يتم رصد مؤشر SMEB (الغذائي والإجمالي) شهرياً في مختلف المناطق، ويصدر تقييم هذا الرصد ببيانات رسمية معلنة (للسوي في شمال غرب سورية NWS وشمال شرق سورية NES). أما في لبنان، فقد ثبتت على مراحل، في بداية النزوح الكبير في 2014 ثم في 2016 ثم أعيد تحديث التقييم في 2020 ليتم بعد ذلك رصده شهرياً مع التغيرات الكبرى التي كانت تجري في أسعار الصرف في لبنان. لذا تغيرت قيمة المؤشر الإجمالي بشكل كبير في لبنان ومقارنة مع سورية.

وقد تغيرت قيمة هذه السلة الغذائية بشكل كبير بعد الأزمة المالية اللبنانية في تشرين الأول 2019 نتيجة التضخم وتغير سعر صرف الدولار الأمريكي (سعر السوق)⁵⁴ والاضطرابات الاقتصادية. فقد انخفضت من حوالي 30 دولاراً إلى 11 في حزيران 2020 لتعود وترتفع من جديد إلى 30 دولار في تشرين الأول 2022 ولتثبت لفترة قبل أن تعود للارتفاع نحو 35 دولاراً رغم ثبات سعر الصرف في الفترة الأخيرة⁵⁵.

إلا أن متابعة الـ WFP والمؤسسات الدولية لتطور المؤشر اختلفت كثيراً بين لبنان وسورية. فمع التغيرات الكبيرة في



مع تطورات أسعار الصرف والتضخم لتصل إلى 76 دولاراً (34 مليون ليرة لبنانية للأسرة شهرياً) في تشرين الأول 2023⁵⁷.

هكذا بقيت قيمة المؤشر في المنطقتين المرصودتين في سورية تراوح منذ 2016 حول الـ 20 دولاراً للفرد⁵⁶ شهرياً رغم التغيرات الكبيرة في أسعار الصرف والتعامل باليرة التركية في الشمال الغربي والتضخم. في حين انخفضت هذه القيمة من مبلغ ثابت (110 دولار للفرد شهرياً) إلى قيمة تشابه القيمة في سورية في منتصف 2020 لتعود وتتغير ارتفاعاً

⁵⁶ مع ملاحظة أن التقييم للأسرة يتم في سورية على أساس 6 أفراد وفي لبنان 5 أفراد.

⁵⁷ WFP (2023): Market Monitor

⁵⁴ سعر السوق خلافاً للسعر الرسمي أو لسعر منصة صيرفة،
<https://lirarate.org> وتنشر سعر السوق مثلاً منصة

⁵⁵ WFP (2022): National FSSWG Food Security

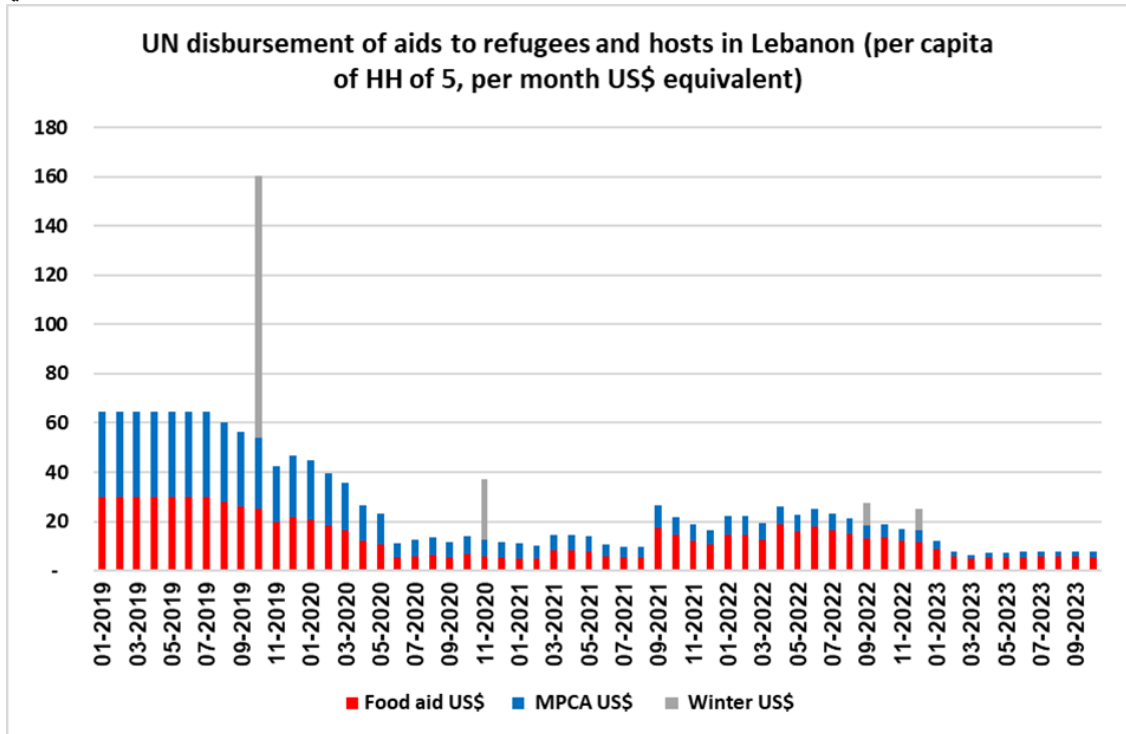
المساعدات

ناحية والمدخول الوسطي المقدر للأسر من العمل غير النظامي ومن تحويلات المغتربين من ناحية ثانية⁵⁹. ويتم تقدير هذا المبلغ الأخير من مسوحات تقييم هشاشة اللاجئين السوريين في لبنان (Vulnerability Assessment of Syrian Refugees in Lebanon, VaSYR Inter-) ينشرها سنوياً "تنسيق المؤسسات في لبنان" (Agency Coordination Lebanon) ⁶⁰. هكذا كانت قيمة SMEB في 2014 تبلغ 435 دولاراً شهرياً للأسرة من 5 أفراد، وكانت المساعدة الغذائية 150 دولاراً للأسرة (30 دولاراً للفرد شهرياً) وكان تقدير مدخول الأسرة الوسطي 110 دولاراً شهرياً. ما يعني أن المساعدات غير الغذائية للأسرة كانت تحتسب 175 دولاراً شهرياً.

ولا يعني هذا الاحتساب أن المساعدات الغذائية وغير الغذائية كانت تدفع بالدولار، بل باليرة اللبنانية. أي أن مؤسسات الأمم المتحدة كانت تقدم مساعدة غذائية مقدارها 45,000 ل للفرد ومساعدة متعددة الأغراض مقدارها 52,500 ل للفرد في أسرة من 5 أفراد. هذا مع إشكاليات كبيرة في إعادة تقييم سعر الصرف بعد الأزمة المالية اللبنانية في 2019. وهذا كان من دوافع المراجعات المذكورة أعلاه في

تنبع أهمية هذا المؤشر ونشره رسمياً من طريقة احتساب قيمة المساعدات الممنوحة من منظمات الأمم المتحدة، التي تنقسم إلى مساعدات غذائية، يوزعها خاصة برنامج الغذاء العالمي WFP، وإلى مساعدة غير غذائية متعددة الأغراض (multi-purpose cash assistance, MPCA) توزعها خاصة المفوضية العليا للاجئين UNHCR، تدفع شهرياً، وكذلك إلى مساعدة للشقاء تدفع مرة في السنة ومساعدات للتعليم الأطفال. هذا مع ملاحظة أن آلية المساعدات للاجئين في لبنان أغلبها نقدية cash وفي سورية أغلبها عينية، بشكل سلة مواد غذائية وغير غذائية، تدخل فيها آليات شراء هذه المواد غالباً خارج الأسواق السورية ونقلها عبر المعابر الرسمية أو تلك المصرحة من مجلس الأمن، وكذلك آليات إعادة بيع النازحين لهذه المواد في الأسواق بأسعار بخسة⁵⁸.

هكذا يتم احتساب قيمة المساعدة غير الغذائية MPCA على أساس أنه المبلغ الضروري لكل عائلة للوصول إلى تأمين حد SMEB، ينتقص منه مبلغ المساعدات الغذائية من



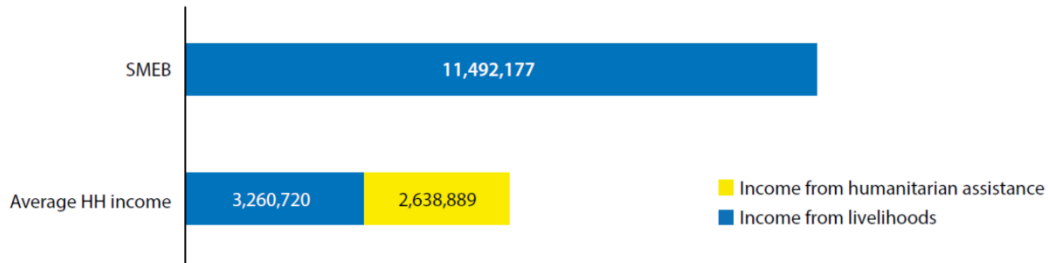
Inter-Agency Coordination Lebanon (2022): ⁶⁰ Vulnerability Assessment of Syrian Refugees in Lebanon, VaSYR 2022.

The Political Economy 2021. ⁵⁸

WFP (2020): Review of the Survival and Minimum Expenditure Baskets ⁵⁹

تقييم SMEB بالليرة اللبنانية. وترتبط هذه الإشكاليات بسعر الصرف المعتمد للمساعدة الغذائية وبتقدير قيمة SMEB التي تنتج عنها قيمة المساعدة غير الغذائية المتعددة الأغراض، التي تنخفض كلما انخفضت قيمة SMEB

Average household income vs. average SMEB (LBP)



للمساعدات للفرد شهرياً في أسرة من 5 أشخاص بين 10 و 20 دولاراً.

وقد تمّ رصد أنّ مجمل المساعدات لم تعد تغطّي وسطياً سوى 23% من SMEB أسر اللاجئين في حين يصل مدخول الأسر من العمل وتحويلات المغتربين إلى 28%، أي أنّ الإجمالي لا يشكل سوى 51% من SMEB، ممّا يدفع 88% من الأسر إلى الاستدانة⁶². وكذلك أنّ مبالغ المساعدات لم تعد تلبي لفترات طويلة سوى أقل من 70% من الحد الأدنى الغذائي للبقاء وسوى أقل من 20% من الحد الأدنى غير الغذائي، للاجئين والمقيمين المستهدفين على السواء⁶³.

إلا أنّ الأزمة المالية في تشرين الأول وتسارع التضخم الذي رافقها خلق إشكاليات كبيرة في الدعم. إذ بقي مبلغ المساعدة الغذائية 45 ألف ل ل للفرد شهرياً حتى آذار 2021 رغم انهيار سعر صرف الدولار من 1515 إلى 9660. ولم تعد قيمة هذه المساعدة تساوي سوى 5 دولارات. حينها تمّ تعديل القيمة إلى 100 ألف ثمّ في أيلول 2021 إلى 300 ألف، أي ما يعادل 17 دولاراً حينها. ثمّ إلى 500 ألف ل ل في نيسان 2022، أي 19 دولاراً⁶¹. هذا عدا التأخير حتى 3 أشهر في دفع المستحقات. والأمر ذاته حصل في تعديلات قيمة MPCA. رغم جميع هذه التعديلات، تراوح القيمة الإجمالية الفعلية (حسب سعر الصرف في السوق)

وحسب "تنسيقية المؤسسات في لبنان" تمّ توزيع مساعدة MPCA في كانون الأول 2021 على 205 ألف أسرة، بينها 150 ألف أسرة سورية، و 45 ألف لبنانية و 8,900 أسرة فلسطينية⁶⁵. كذلك وفي الفترة ذاتها، وزعت المساعدة الشتوية على 273 ألف أسرة سورية و 46 ألف أسرة لبنانية، مع تقدير أنّ قيمتها 34 دولاراً، مع ملاحظة أنّها كانت تدفع بالليرة اللبنانية حسب سعر الصرف الذي تعتمده كلّ مؤسسة (!!!). وكذلك مع ملاحظة أنّ جميع الأسر المستهدفة لم تستلم المساعدات الثلاث: الغذائية و MPCA والشتوية. حيث استلمت 52 ألف أسرة MPCA دون المساعدة الغذائية و 79 ألف أسرة المساعدة الغذائية فقط.

هكذا يشير تقرير WFP السنوي 2022 حول لبنان⁶⁴، أنّ برنامج الغذاء العالمي أنفق لبرنامجهم لأعوام 2018-2022 1,8 مليار دولار لأنها لم تحصل سوى على تمويل 62% من خطتها المقدّرة بـ 3,2 مليار. أنفق منها في السنة الأخيرة 224 مليوناً كمساعدات نقدية (من أصل 658 مخططة) و 63 مليوناً كقوائم قيمة لبيع أغذية (من أصل 138 مخططة). وكذلك وزعت 46 ألف طن من المواد الغذائية (من أصل 84 ألف مخطط)، خاصّة على شكل حصص غذائية كاملة. استفاد من هذه المساعدات مليوني فرد: 1,2 مليون سوري و 825 ألف لبناني.

⁶⁴ WFP (2023): Lebanon Annual Country Report 2022.

⁶⁵ Inter-Agency Coordination Lebanon (2022): Basic Assistance Working Group

⁶¹ تمّ رصد تطوّر المساعدات أيضاً عبر مقابلات مع اللاجئين السوريين.

⁶² UNHCR (2023): Protection Monitoring Findings, p 3.

⁶³ DG ECHO. Reports on Food Security, p60.

منظمات الإغاثة العالمية، مثل Save the Children. وتوسعت التطبيقات على هذه البطاقات بين المحفظة النقدية cash wallet التي تسمح فقط بسحب النقد من الصرافات، والمحفظة المختلطة combo wallet التي تسمح اختياراً بين السحب النقدي وبين شراء البضائع من المتاجر المعتمدة، والمحفظة الغذائية food wallet التي تسمح فقط بشراء السلع. وكل لاجئ يحصل على رمز خاص به.

هذا مع العلم أنه كانت هناك محاولات لتقديم هذه المساعدات مباشرةً بالدولار الأمريكي. فقد انتقل الصليب الأحمر في مساعدته لضحايا انفجار بيروت إلى التوزيع بالدولار، حيث استفادت 2,160 أسرة من 70 دولار شهرياً خلال سنة 2021. إلا أنه تواجدت مشاكل أن الصرافات الآلية ATM للمصرف اللبناني الفرنسي BLF المتواجدة على واجهات فروع المصارف وحدها تستطيع توزيع دولارات. كما أن اليونيسيف UNICEF توزع مساعدات مالية للأطفال من أجل كلف التعليم (40 دولاراً لطفل واحد في الأسرة و60 لطفلين و80 لثلاثة أطفال) وقد انتقلت إلى توزيعها بالدولار لكن ليس عبر الصرافات الآلية بل عبر شركة تحويل الأموال OMT التي انتشرت مكاتبها بشكل واسع في البلاد. وقد استفاد 112 ألف طفل من هذه المساعدة. كذلك انتقلت UNRWA لتقديم مساعداتها بالدولار مباشرةً، وهي تشمل 29 ألف فلسطيني كان مقيماً في سورية PRS و61 ألف فلسطيني مقيم في لبنان PRL. وتصل قيمة هذه المساعدة وسطياً إلى 25 دولار للفرد شهرياً⁶⁷.

إلا أن المحاولات لتعميم الدفع بالدولار واجه صعوبات كبيرة لحساسية الرأي العام اللبناني والحكومة حول الأمر⁶⁸. نجحت فقط مؤسسات الأمم المتحدة في أن يتم صرف أموالها بسعر منصة صيرفة وليس بالسعر الرسمي⁶⁹ (!!!)، ما يعني أن منظمات الأمم المتحدة تحمّل لفترات طويلة منذ الأزمة المالية خسارة نتيجة قيمة سعر الصرف المعتمد وأن اللاجئين يحملون أيضاً من طرفهم خسارة ثانية.

رغم ذلك أطلقت WFP و UNHCR منذ آيار 2023⁷⁰ بشكل جزئي برنامجاً يقوم بالتوزيع بكلا العملتين، الليرة اللبنانية

وقد بين البحث الذي أجري من أجل هذه الدراسة أن التقديمات الغذائية في عكا كانت تصل إلى 40 ألف ليرة لبنانية عن الفرد اللاجئ (أي حوالي 27 دولاراً). وزادت قيمتها تدريجياً حتى وصلت إلى 400 ألف ليرة لبنانية (أي مع انخفاض قيمة الليرة إلى حوالي 5 دولار). ثم قبلت الحكومة اللبنانية بعد نقاشات طويلة أن يبدأ التوزيع بالدولار، 20 دولاراً عن كل فرد. إلا أن المبلغ انخفض مؤخراً إلى 15 دولار فقط. وهذا عبر بطاقات تصرف كاش أو من المتاجر، ولا يحق بها سوى شراء الأغذية دون الدخان أو مواد التنظيف. أما التقديمات الأخرى غير الغذائية، للتدفئة مثلاً، فقد كانت لمجمل سنة 2022 4,8 مليون ليرة لبنانية للعائلة من 4 أشخاص، أي 54 دولاراً أو 13,5 دولار للفرد. لكن لم تكن هناك أية تقدمية سنة 2023.

طرق توزيع المساعدات

توزع المساعدات الغذائية النقدية من قبل برنامج الغذاء العالمي عبر بطاقات يحصل عليها المستفيدون. وهذه البطاقات تستخدم إما لسحب المبلغ المستحق من الصرافات الآلية ATM في نهاية كل شهر أو يمكن شراء مواد بقيمتها من محلات معتمدة من قبل الأمم المتحدة (ثلاث حالات: نقد أو مواد أو مع الخيار بين هذا وذاك). أما المساعدة غير الغذائية وللشراء فتوزع من قبل المفوضية العليا للاجئين نقداً عبر الصرافات. إلا أن التوزيع عبر الصرافات الآلية يواجه مشاكل عديدة، بينها قلة تواجد هذه الصرافات خارج بيروت الكبرى، وفي مناطق مثل عكا والبقاع والهرميل. خاصة وأن برنامج الغذاء العالمي والمفوضية اعتمداً مصرفاً واحداً لتوزيع المساعدات النقدية، وهو المصرف اللبناني-الفرنسي BLF. وقد قدرت WFP كلفة اللاجئين للوصول إلى الصراف الآلي في تشرين الأول 2021 وسطياً بـ47 ألف ل⁶⁶.

وكانت WFP و UNHCR قد أنشأت منذ 2015 نظاماً موحداً لبطاقات الكترونية بغاية المساعدات Lebanon One United Inter-Organizational System for E-cards (LOUISE). توسع استعمال هذا النظام إلى منظمات أخرى للأمم المتحدة، مثل UNICEF، ثم إلى بعض

un-suspends-provision-of-cash-assistance-to-refugees.html

UNHCR and WFP (2023): Evaluation of the UNHCR/WFP Joint Action, p 38.

<https://lebanon.un.org/en/232903-un-statement-return-disbursement-cash-assistance-dual-currency%2%A0>

UNHCR and WFP (2023): Evaluation of the UNHCR/WFP Joint Action, p 23.

Inter-Agency Coordination Lebanon (2022): Basic Assistance Working Group

<https://www.reuters.com/world/middle-east/un-delays-dual-currency-cash-help-refugees-crisis-hit-lebanon-2023-05-27/>
<https://today.lorientlejour.com/article/1338667>

المساعدات (39% من الصرافات و34% من المتاجر المتعاقدة مع WFP) و13% على العمل بالزراعة و4% على العمل في البناء.

أصِف أنه لا تتواجد في عكار سوى 5 صرافات آلية للمصرف اللبناني-الفرنسي المعتمد لتوزيع المساعدات. وهذه الصرافات لا تتواجد في أماكن تواجد اللاجئين بكثافة. إذ لا صراف آلي في وادي خالد مثلاً، ما يخلق نفقة نقل كبيرة لسحب المساعدات. كذلك أشارت WFP إلى أن 48% من المخازن المعتمدة في عكار كانت تفتقر في تشرين الثاني 2023 إلى مخزون المواد الأساسية⁷². وتصيب هاتين المشكلتين المتمثلتين بالتوزع الجغرافي (راجع المصور) للصرافات الآلية والمخازن المعتمدة لشراء المواد الغذائية ليس فقط اللاجئين السوريين بل أيضاً الفقراء اللبنانيين الذين يستحصلون على مساعدات برنامجي NPPT و ESSN. وبالطبع استفاد المعنيون في عكار من التحوّل إلى سحب النقد مباشرة عبر مراكز OMT والتحوّل إلى الدولار، بدءاً باللبنانيين في أيلول 2021 ثم السوريين انطلاقاً من أيار 2023.

كذلك تساهم جمعيات مختلفة في دعم توزيعات UNHCR و WFP وفي توزيع مساعدات أخرى في عكار. بينها الدولية PRU-AMI، Urgence، Premiere و Oxfam⁷⁴ وأوكسفام⁷³ و Concern⁷⁵ واللبنانية كـ Leb Relief⁷⁶ ومدى⁷⁷.

والدولار، وتوسيع التوزيع إلى فروع شركات تحويل الأموال (OMT خاصةً و Bob Finance في بعض الحالات) المنتشرة بشكل أفضل من الصرافات الآلية. وقد أتى تقييم النتائج في آب اللاحق لدى الأسر المعنية بتخفيف كبير للازدحام على الصرافات الآلية وتحسّن القيمة الفعلية للتحويل 53%، علماً أن 51% من المعنيين بقوا يستخدمون الصرافات الآلية وتحوّل 19% إلى شركات تحويل الأموال في حين توجه 30% إلى الشراء من المخازن المعتمدة⁷¹.

اللاجئون والمساعدات في عكار

حسب VaSyr 2023، حصلت 62% من أسر اللاجئين (وليس واضحاً إن كان المعنيون في هذا المسح هم أسر اللاجئين المسجلين فقط أم جميع أسر اللاجئين؟) على شكل من أشكال المساعدات في الشهور الاثني عشر التي سبقت المسح. وهذه نسبة أعلى من تلك في محافظة الشمال (51%) ومماثلة للمتوسط الوطني. إلا أن 16% فقط من الأسر في عكار أشارت إلى أن هذه المساعدات كانت كافية. ورصد أن الإشكاليات الأساسية التي يعاني منها اللاجئون تكمن في الغذاء (91%) ثم الصحة (74%) والسكن 73%. كما رصد ارتفاع كبير في الحاجة إلى العناية الصحية. وتبين أن الإيراد الوسيط لأسر عكار هو الأدنى على مستوى لبنان، 2,594,194 ل ل شهرياً (أي حوالي 29 دولاراً) مقارنةً مع متوسط وطني 7,888,455 ل ل (أي حوالي 88 دولاراً). هكذا تعتمد 73% من أسر اللاجئين في عكار على

⁷⁴ <https://www.oxfam.org/en/what-we-do/countries/lebanon>

⁷⁵ <https://www.concern.net/where-we-work/lebanon>

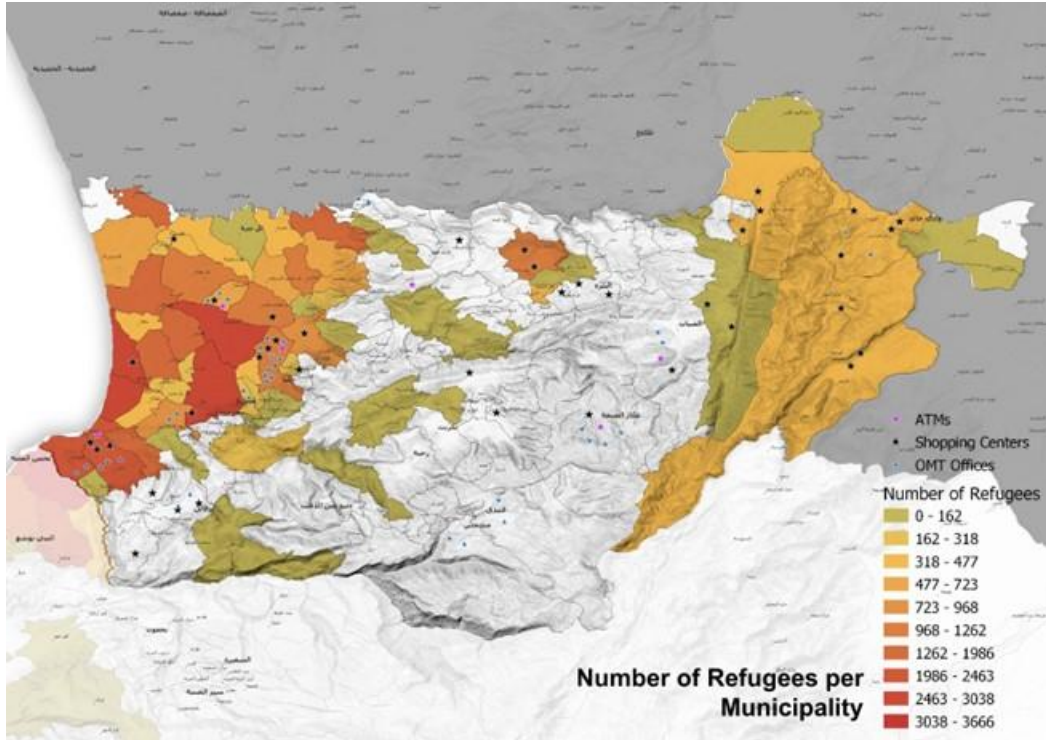
⁷⁶ <https://leb-relief.org/>

⁷⁷ <https://mada.org.lb/>

⁷¹ WFP and UNHCR (2023): Joint Report on Dual Currency Disbursement.

⁷² WFP (2023): Market Monitor. p12.

⁷³ <https://www.premiere-urgence.org/en/mission/lebanon/>



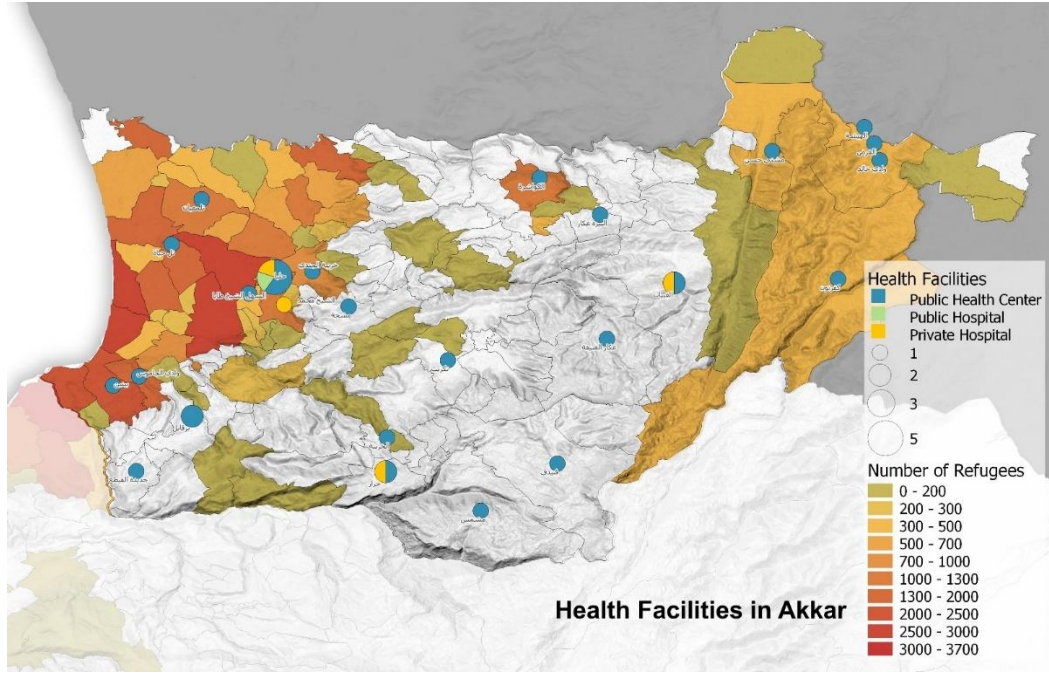
اللاجئون السوريون والصحة

محلية ودولية بدعم هذه الرعاية الأولية في عكار أو في تمويل الاستشفاء: الهيئة الطبية الدولية International Relief international،⁷⁹ Medical Corps Syrian American،⁸⁰ Première Urgence Medical Society (SAMS) (مساعدات بتكاليف الاستشفاء)، (WRF) World Rehabilitation Fund (الاستشفاء)، (Palestine Children's Relief، (امساعدة المعاقين)، (Fund (PCRF) (لمساعدة الأطفال الفلسطينيين صحياً)،⁸¹ Médecins Sans Frontières أطباء بلا حدود (MSF)، وكذلك الصليب الأحمر الدولي.

تؤمن الرعاية الصحية للاجئين السوريين كما المقيمين اللبنانيين عبر مراكز رعاية صحية أولية (PHC) التي لا تتطلب دخول إلى المشافي) وثانوية (SHC أي المشافي) منتشرة في الأراضي اللبنانية. هناك 27 مركز رعاية صحية أولية في عكار تدير معظمها جمعيات خيرية و5 منها فقط بإدارة مباشرة من وزارة الصحة. في هذا المجال أيضاً هناك إشكالية في التوزيع الجغرافي لمراكز الرعاية الصحية الأولية والمستشفيات بالنسبة لمناطق كثافة تواجد اللاجئين واللبنانيين الفقراء (راجع المصور). كما تقوم عدة منظمات

⁸⁰ <https://www.premiere-urgence.org/en/mission/lebanon/>
⁸¹ <https://www.pcrf.net/>

⁷⁸ <https://internationalmedicalcorps.org/country/lebanon/>
⁷⁹ <https://www.ri.org/countries/lebanon/>

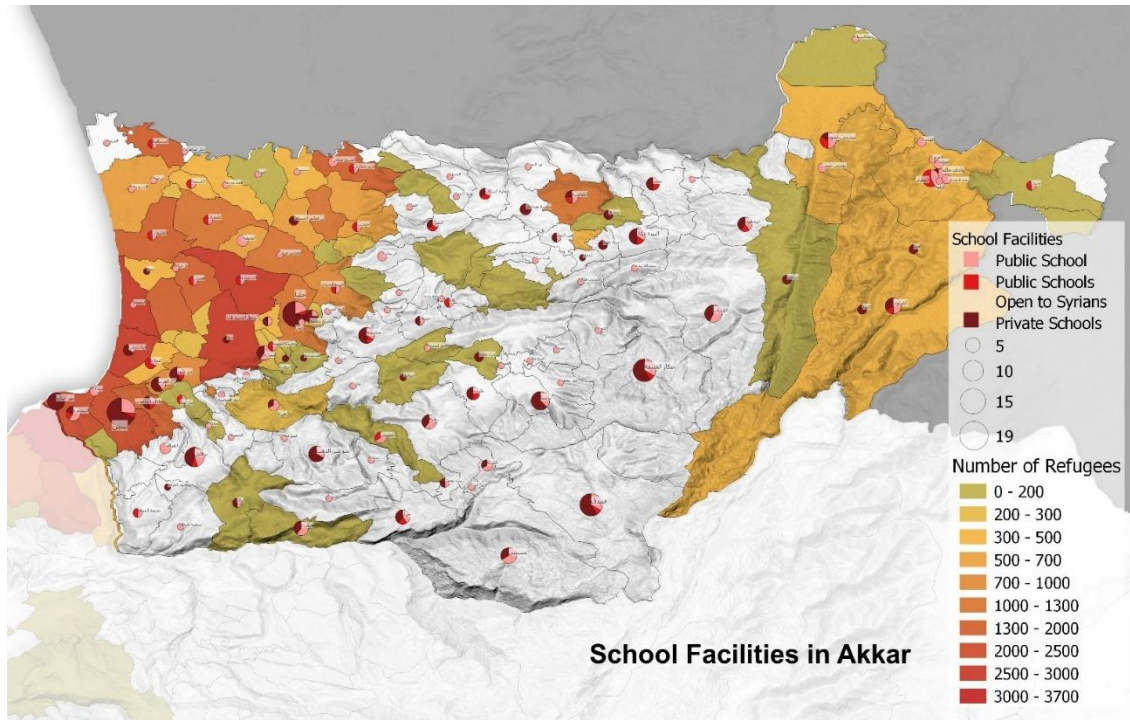
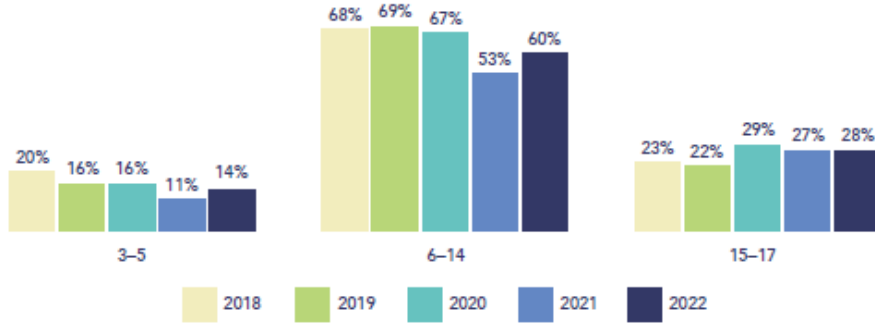


اللاجئون السوريون والتعليم

رصدت مسوحات الأمم المتحدة⁸³ سنة 2022 أن أعداد الأطفال الذين يذهبون إلى المدارس قد تقلصت حتى إلى مستويات أدنى من تلك التي كانت قبل أزمة جائحة الكورونا. فقط 35% من منهم بين 3 و 17 سنة كانوا يذهبون للمدارس في السنة الدراسية 2021-2022. 59% لمن هم بين 6 و 14 سنة، و 27% فقط لمن بين 15 و 17. وحظّ الفتيات أكثر من الشباب لأسباب تتعلق بعمل الأطفال. وتبرز أهمّ المعوقات في قضية النقل إلى المدارس (32%) وكلفة المستلزمات (27%) والعمل (22%). ويبرز التحديّ الأضخم في أن 35% من اللاجئين بين 15 و 24 سنة لم يذهبوا أبداً إلى أية مدرسة.

اللافت أن المسوحات عن أحوال اللاجئين السوريين تُبرز حاجة أقلّ للمعاينة الصحيّة من المتوسط في لبنان، 13% مقابل 18%، وأقلّ بكثير من بعلبك والهرمل حيث هي 29%⁸². وقد بيّن الرصد الذي أقيم من أجل هذه الدراسة أن اللاجئين السوري في عكار كان يلقي تغطية صحيّة شبه كاملة قبل الأزمة المالية في 2019. إلا أن هذه التقديمات انخفضت تدريجياً كي يتحمل المريض 30% من قيمة فاتورة المشفى إضافة لدفع 100 دولار أمريكي عند الدخول. كذلك انخفضت أيضاً تغطية الولادات حيث بات أيضاً على اللاجئين دفع 30% من فاتورة المشفى. أما بالنسبة للمستوصفات فالكثفية أصبحت بـ 300 إلى 400 ليرة لبنانية (أي حوالي 3 إلى 5 دولار). إلا أن هناك حملات فحوصات ولقاحات مجانية تقوم بها وزارة الصحة بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وكذلك بعض الجمعيات.

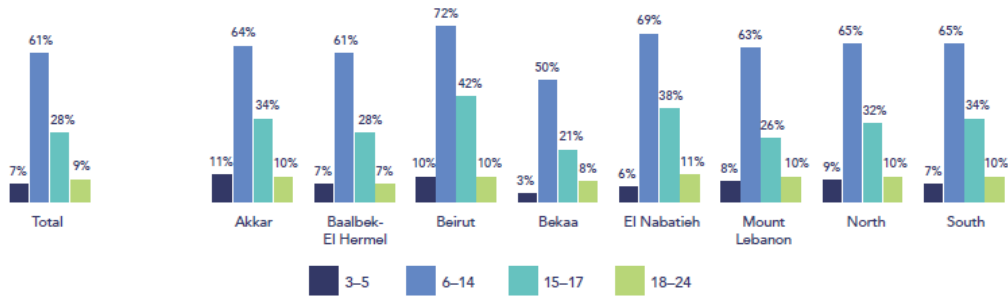
Figure 1: School enrolment (2018–2020) and attendance (2021–2022) of Syrian refugee children, by age group



اللافت أن الوضع في عكار يبدو أفضل نسبياً من المتوسط الوطني (راجع المصوّر). هذا بالرغم من أن التهزّب المدرسي كان عالياً في بعض مناطق عكار حتّى قبل موجة اللجوء السوري⁸⁴.

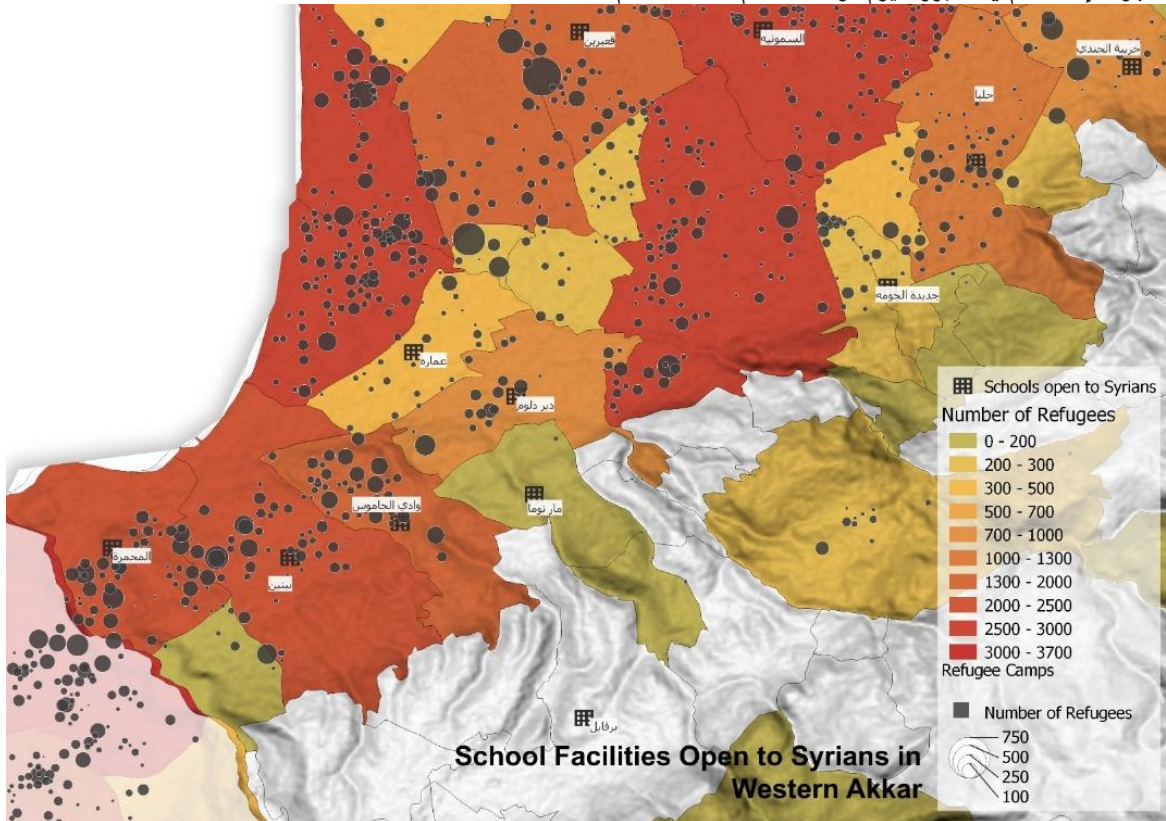
⁸⁴ مدى (2009): البحث في أسباب ارتفاع معدّلات التسرّب في أعالي عكار.

Figure 2: Attendance during school year 2021–2022, by governorate



مباشرةً أو عبر المنظمات العاملة على الأرض القرطاسية والكتاب المدرسي وحصص غذائية مجانية للأطفال، وبشكل جزئي مساعدة مالية للأهل، إلا في حالة الذهاب إلى المدارس الخاصة. كما كانت تدفع أجوراً للمعلمين والمعلمات مقابل الجهد الإضافي الذي كانوا يبذلونه من أجل السوريين. هذا علماً أن هناك إشكاليات كبيرة في أن نسبة كبيرة من المعلمين والمعلمات يشتغلون ضمن عقود ثانوية وليسوا في الوظيفة العامة.

كانت منظمات الأمم المتحدة، وبينها UNICEF، قد أنشأت برنامجاً متكاملاً مع الحكومة اللبنانية بحيث يحق لكل طفل سوري الالتحاق بالمدارس الرسمية في دوام خصوصي بعد الظهر، في حين كان الأطفال اللبنانيين يلتحقون بدوام ما قبل الظهر. وفي الواقع، كان أحد أسباب هذا التمييز هو أن تعليم العلوم في المدارس الرسمية اللبنانية باللغة الأجنبية (الفرنسية أو الإنكليزية)، بينما هو باللغة العربية في سورية. مما كان يشكل معوقات للأطفال اللاجئين السوريين في بداية اللجوء. إلا أنه لم يعد مبرراً اليوم. وكانت الأمم المتحدة تقدم



الوطني لاستهداف الفقر" National Poverty Targeting Programme, NPTP) لتقديم المساعدة الاجتماعية للأسر اللبنانية الأشد فقراً والأكثر ضعفاً، في ضوء الموارد العامة المتاحة⁸⁹. دعمه سنة 2022 بعد الأزمة المالية وجائحة الكورونا البنك الدولي بمشروع "شبكة الأمان الاجتماعي الطارئ" (Lebanon Emergency Crisis and Covid-19 Response Social Safety Net Project, ESSN). وقد أشار البنك الدولي⁹⁰ حين إطلاقه برنامج ESSN بتمويل قدره 246 مليون دولار، أنّ الفقر المدقع صعد في لبنان من 10% من السكان عام 2012 إلى 22% عام 2020، وأنّ الهدف هو توسيع شبكة الأمان الاجتماعي واستدامتها عبر توزيعات مالية كاش وتمكين الوصول إلى الخدمات العامة (الصحية خاصة) من تغطية تشمل 1,5% فقط إلى 20% من السكان.

وقد تمّ نشر كلا البرنامجين بعد تأخير كبير، ويتمّ توزيع المساعدات الغذائية والمالية التي يقومان عليها بالتعاون مع برنامج الغذاء العالمي WFP الذي يقدم هو أصلاً مساعدات غذائية للبنانيين، وكذلك مع منظمات أخرى.

لكن تأخر إطلاق مشروع NPTP كثيراً، سوى شقّه الغذائي مع WFP وشقّ مساعدات الشتاء مع UNHCR منذ 2013، وذلك لأسباب تتعلق بإقرار الميزانية العامة اللبنانية وإقرار قانون يخصّه. وفي 2014 دخلت اليونيسيف ضمن البرنامج بمساعدات غذائية وأخرى للدراسة، وتمّ إطلاق

ثمّ أتت الأزمة المالية في لبنان وانهارت قيمة أجور المعلمين والمعلمات وأصبحت تقديرات الأمم المتحدة لهؤلاء من أجل الأطفال اللاجئين أكثر قيمة بكثير من الأجر الرسمي. هذا عدا صعود كلف النقل بشكل كبير للمعلمين والطلاب على السواء. ومن هنا التراجع الذي عرفه الولوج إلى التعليم مقارنة مع سنوات 2018 و2019.

وهناك كثير من المنظمات التي تساعد اللاجئين في قضايا التعليم في عكّار بالتعاون مع UNICEF، منها Caritas⁸⁵ وبرنامج الطفولة المبكرة⁸⁶ وبرنامج الدعم المدرسي⁸⁷ وبرنامج التعليم غير الرسمي من International Rescue Committee (ولكن كلّ منها منحصر في بلدات معينة في عكّار) وكذلك المنظمة البلجيكية Relief & Reconciliation for Syria⁸⁸.

في جميع الأحوال، هناك إشكاليات تفصيلية في قضايا التعليم في عكّار من حيث توزيع المدارس الرسمية التي فتحت صفوفاً بعد الظهور للاجئين وتموضعها بالنسبة لمناطق كثافة تواجد هؤلاء اللاجئين (راجع المصوّر التفصيلي لجنوب غرب عكّار). ويبدو أنّ عوامل كثيرة، غير تلك المتعلقة بالجدوى، طائفية أو استثنائية، قد لعبت دور في جعل النقل إلى المدارس ذات الدوام الخاصّ بالسوريين أكبر عائق أمام التعليم.

7. اللاجئين السوريون والفقراء اللبنانيون

مع بداية توافد اللاجئين السوريين، أطلقت وزارة الشؤون الاجتماعية ورئاسة الوزراء في لبنان سنة 2011 "البرنامج

0programming%20for,math%20and%20social
%20Demotional%20skills.

<https://www.reliefandreconciliation.org/>⁸⁸
<http://nptp.pcm.gov.lb/about-us/#:~:text=It%20is%20the%20first%20poverty,%20C%20given%20available%20public%20resources%E2%80%9D9D.>⁸⁹

<https://thedocs.worldbank.org/en/doc/517791610478201970-0280022021/original/MENALebanonESSNFactSheetEnglish.pdf>⁹⁰

<https://caritas.org.lb/our-history/>⁸⁵

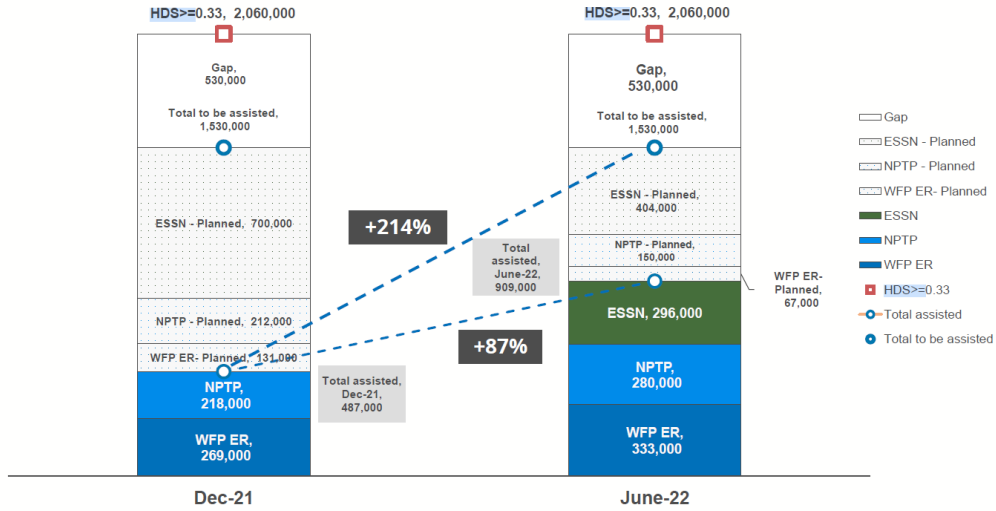
⁸⁶
<https://www.rescue.org/sites/default/files/2023-02/Lebanon%20Ahlan%20Simsim%20%26%20Play%20to%20Learn%20Overview.pdf>

<https://www.rescue.org/sites/default/files/document/616/jirclebanonsap2018.pdf>⁸⁷

<https://www.rescue.org/resource/education-international-rescue-committee-primary-school-aged-children#:~:text=The%20IRC's%20education%2>

البطاقة الموحدة⁹¹ للمساعدات. إلا أن تعداد الأسر التي يمكنها الاستفادة من البرامج تخطت من 43 ألفاً في البداية إلى 70 ألفاً ثم 41 ألفاً من جديد، علماً أن 105 ألف أسرة تعدّ في الفقر الشديد (147 ألفاً حسب البنك الدولي).

Figure 8.2 Evolution of Social assistance between December 2021 and June 2022 (Individuals)



رسمي لوضعيّة التسجيل". كما انتقد التقييم أيضاً برنامج ESSN، أنه لم يكن بالإمكان حتى الآن إلغاء التسجيلات التي تأتي عدّة مرّات، وأنّ نهج مجموعة العمل المكلفة بتوزيع الأموال معقّد ومجزّأ للغاية. ما يجعل مستحيلاً إجراء تحليل شامل لطرائق التوزيع وتنسيقها بالنسبة للبنانيين.

في تموز 2021، وصل عدد الأسر اللبنانية المستفيدة من الشق الغذائي لبرنامج NPTP 35 ألف أسرة⁹³ (أي 175 ألف لبناني)، تحصل على بطاقة يمكنها عبرها شراء مواد بقيمتها. وبين تقرير لبرنامج الغذاء العالمي⁹⁴ تطوّر التغطية الغذائية للبرامج المختلفة بين كانون الأول 2021 وحزيران 2022.

لكن في تقييم مشترك صدر في تموز 2023⁹²، أشارت المنظّمات الدوليّة الإغاثيّة مجتمعة أنّ عدم وضوح من هو المسؤول عن التنسيق داخل وزارة الشؤون قد أحدث تخبطاً وارتباكاً وانعدام كفاءة في تنفيذ مشروع NPTP. وأنّ التأخّر في توقيع مذكرة التفاهم مع الوزارة قد أخر البرنامج كثيراً بشكل لا يتناسب مع الجدول الزمني الموضوع له. وأضاف التقييم "وقد أثّرت مخاوف بشأن وضوح وموثوقية البيانات المقدمة من وزارة الشؤون الاجتماعية، حيث أفاد العديد من المستفيدين الذين كانوا على قوائم وزارة الشؤون الاجتماعية أنهم لم يتلقوا أبداً أية مساعدة من برنامج NPTP. وأنّ الافتقار إلى معرفة المجتمع حول كيفية الوصول إلى مساعدات NPTP أو التسجيل فيها، إلى جانب التأخير في الاستجابة للتسجيلات، يسلط الضوء على الحاجة إلى تأكيد

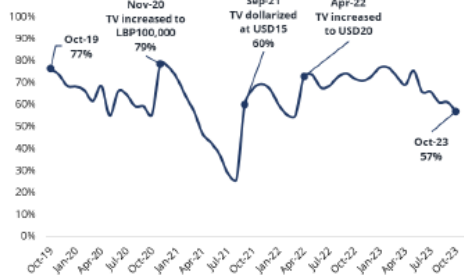
Mercy Corp and al. (2023): Multi-purpose cash assistance, July 2023.

CALP 2021.

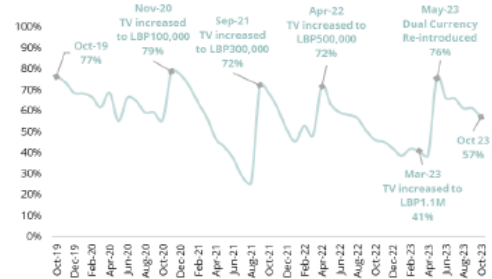
WFP (2022): Food Security and Vulnerability Analysis of Lebanese Residents.

⁹¹ <https://documents.wfp.org/stellent/groups/public/documents/communications/wfp281986.pdf>.

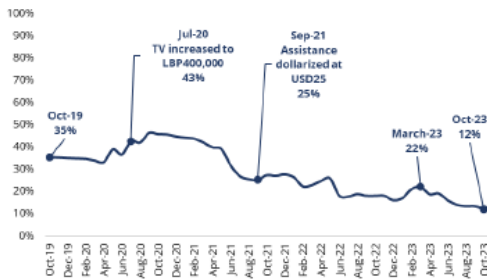
TV Coverage of Food SMEB - NPTP



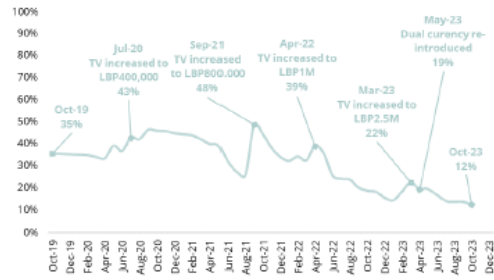
TV Coverage of Food SMEB - Refugee Response



TV Coverage of Non-Food SMEB - NPTP



TV Coverage of Non-Food SMEB - Refugee Response



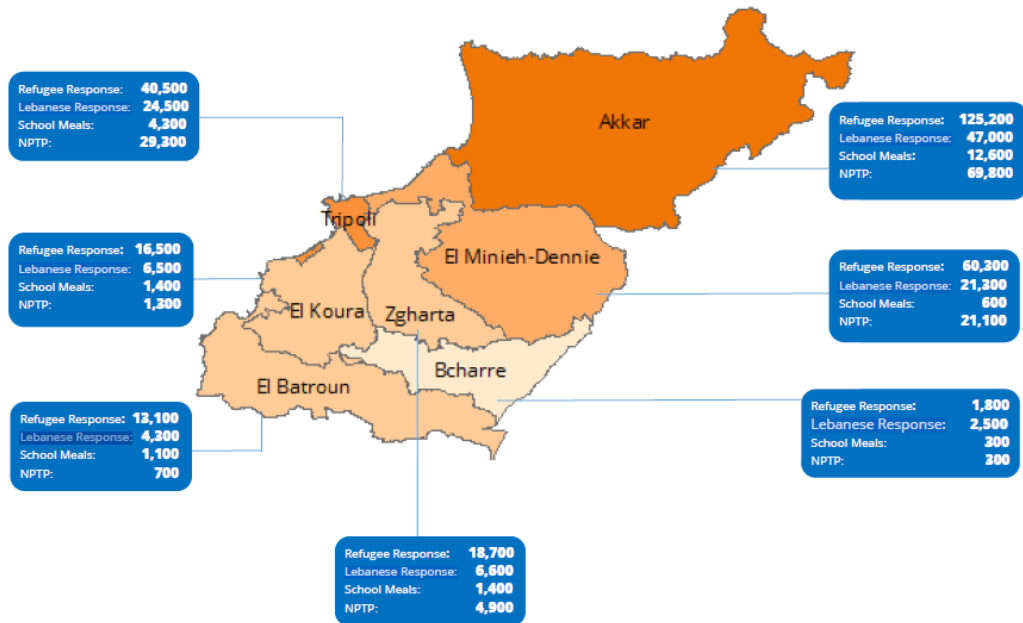
إلا أن تطوّر قيمة المساعدات الفعلية كان مختلفاً. إذ تمّت دولة المساعدات بالنسبة للبنانيين منذ أيلول 2021، في حين لم يحصل ذلك بالنسبة للاجئين السوريين إلا في آيار 2023. ولا يرتبط مقدار التغطية فقط بسعر الصرف وتحولاته بل أيضاً بالتضخم. إذ قفز مؤشر التضخم في لبنان إلى 17% في تشرين الأول 2023 رغم ثبات سعر الصرف⁹⁶.

في عكّار شمل برنامج NPTP ورفيده ESSN للمساعدات الغذائية المالية التي توزّعها WFP 69,800 مواطناً لبنانياً (حزيران 2022⁹⁷) مقارنةً مع 125,200 لاجئاً سورياً. بالإضافة إلى ذلك، توزّع WFP حصصاً غذائية على 47 ألف فرد في لبنان ضمن برنامج صمّم أصلاً لاحتواء أزمة جائحة كورونا، كما يتم توزيع وجبات في المدارس لـ 12,600 تلميذ.

في آذار 2023، كانت كل أسرة لبنانية مصنّفة مستحقة تحصل على 20 دولاراً لكل فرد شهرياً كمساعدة غذائية و 25 دولاراً للأسرة ككل من أجل المستلزمات الضرورية الأخرى. وقد نشر WFP تطوّر⁹⁵ تغطية هذه المساعدات لسلة الإنفاق الحد الأدنى للبقاء SMEB بالمقارنة مع ما يحصل عليه اللاجئون السوريون من مساعدات أممية. وذلك سواء لشقي الحد الأدنى الغذائي وغير الغذائي. وتبيّن هذه المقارنة أن مدى تغطية الاحتياجات الغذائية انخفض بالنسبة للمستفيدين اللبنانيين واللاجئين السوريين على السواء من 77% في تشرين الأول 2019 إلى 57% في تشرين الأول 2023. كما انخفضت تغطية الاحتياجات غير الغذائية للطرفين من 35% إلى 12% فقط.

WFP (2022): Field Office for Akkar and the North. June 2022. ⁹⁷

WFP (2023): Market Monitor. WFP RAM. ⁹⁵
Food Security Analysis
Ibid. ⁹⁶



[10/DG%20ECHO%20Reports%20on%20food%20security%20-%20May%202023.pdf](https://reliefweb.int/report/lebanon/vasyr-2022-vulnerability-assessment-syrian-refugees-lebanon).

Inter-Agency Coordination Lebanon (2022): Vulnerability Assessment of Syrian Refugees in Lebanon, VaSyr 2022.

<https://reliefweb.int/report/lebanon/vasyr-2022-vulnerability-assessment-syrian-refugees-lebanon>

Inter-Agency Coordination Lebanon (2022): Basic Assistance Working Group Meeting: January 2022– Minutes of Meeting.

<https://data.unhcr.org/en/documents/detail/s/93231>

Inter-Agency Coordination Lebanon (2015): Akkar Governorate Profile. June 2015.

Janmyr, M. and Mourad, L. (2018) Modes of Ordering: Labelling, Classification and Categorization in Lebanon's Refugee Response. Journal of Refugee Studies (8 January).

<https://doi.org/10.1093/jrs/fex042>

Lagarde, David (2019): From the Middle-East Refuge to the Global Flight. Structural Organization of the Syrian Exodus between 2011 and 2016; Revue Européenne des Migrations Internationales, VOL. 35 – N°3 ET 4, 2019;

<https://journals.openedition.org/remi/14757?lang=en>

Mercy Corp and al. (2023): Multi-purpose cash assistance for Lebanese. Inter-agency Joint Learning Event. Learning Brief. July 2023,

<https://reliefweb.int/report/lebanon/multi-purpose-cash-assistance-lebanese-inter-agency-joint-learning-event-learning-brief-july-2023>.

OCHA (2019): Akkar Governorate Profile. June 2019.

المراجع

سمير العيطة (2018): اللاجئين والنازحون السوريون في زمن الأزمات، بين الحقوق والمجتمع والاقتصاد؛ المؤتمر الإقليمي الثامن، مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية للجيش اللبناني، 19-23 شباط 2018.

مدى (2009): البحث في أسباب ارتفاع معدلات التسرب في أعالي عكار.

المركز اللبناني لحقوق الإنسان (2023): دراسة مقارنة حول تسجيل زواج وولادات ووفيات اللاجئين السوريين في محافظات جبل لبنان، بيروت، شمال لبنان والبقاع الشمالي. 2023

منظمة العمل الدولية (2021): تقييم ظروف العمل غير المنظم والأوضاع الهشة للفئات المهمشة في لبنان: مسح للبنانيين واللاجئين السوريين والفلسطينيين.

ACAPS (2103): Legal status of individuals fleeing Syria. Syria Needs Analysis Project – June 2013;

https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/legal_status_of_individuals_fleeing_syria.pdf

The Cash Learning Partnership (CALP, 2021): Linking Cash and Voucher Assistance (CVA) and Social Protection; July 2021,

<https://www.calpnetwork.org/publication/linking-cash-and-voucher-assistance-cva-and-social-protection-lebanon-country-summary/>

Cercle des Economistes Arabes (2021):

The Political Economy and its Social Ramifications in Three Syrian Cities: Tartous, Qamishli and Azaz; January 2021, <https://www.economistes-arabes.org/fr/the-political-economy-and-its-social-ramifications-in-three-syrian-cities-tartous-qamishli-and-azaz/>

European Commission (2023): DG ECHO. Reports on Food Security; May 2023, <https://civil-protection-humanitarian-aid.ec.europa.eu/system/files/2023->

WFP (2022): Food Security and Vulnerability Analysis of Lebanese Residents. July 2022.

<https://reliefweb.int/report/lebanon/wfp-lebanon-food-security-and-vulnerability-analysis-lebanese-residents-july-2022>

WFP (2022): National FSSWG Food Security and Markets Situation Analysis. FSSWG Meeting. 19 July 2022.

WFP (2022): Field Office for Akkar and the North. June 2022.

<https://reliefweb.int/report/lebanon/wfp-lebanon-field-office-akkar-and-north-june-2022>.

WFP (2021): Technical Guidance for WFP. Consolidated Approach for Reporting Indicators of Food Security (CARI); December 2021.

https://docs.wfp.org/api/documents/WFP-0000134704/download/?_ga=2.78019284.1932176499.1706080707-568663933.1703690710

WFP (2020): Review of the Survival and Minimum Expenditure Baskets in Lebanon. September 2020.

<https://reliefweb.int/report/lebanon/review-survival-and-minimum-expenditure-baskets-lebanon-updated-smeb-and-meb>

WFP and UNHCR (2023): Joint Report on Dual Currency Disbursement; August 2023.

<https://www.wfp.org/publications/joint-report-dual-currency-disbursement-unhcr-wfp-august-2023>

UN-HABITAT and UNHCR (2018): Housing, Land and Property Issues of Syrian Refugees in Lebanon from Homs City. Implications of the Protracted Refugee Crisis, November 2018.

UNHCR (2023): Protection Monitoring Findings, Lebanon 4th Quarter 2022; <https://reporting.unhcr.org/lebanon-protection-monitoring-findings-4th-quarter-2022>.

UNHCR (2023): Vulnerability Assessment of Syrian Refugees in Lebanon, VaSyR 2023, Preliminary Findings.

<https://ialebanon.unhcr.org/vasyr/#/>

UNHCR (2022): LEBANON, Akkar Governorate. Distribution of the Registered Syrian Refugees at the Cadastral Level.

<https://reliefweb.int/map/lebanon/syria-refugee-response-lebanon-akkar-governorate-distribution-registered-syrian-refugees-cadastral-level-31-december-2022>.

UNHCR (2014): Lebanon, North Governorate, Akkar District. Cadastral and Registered Syrian Refugees Reference Map, 27 February 2014.

UNHCR and WFP (2023): Evaluation of the UNHCR/WFP Joint Action for Multipurpose Cash Assistance in Lebanon (2019–2021).

<https://www.wfp.org/publications/lebanon-evaluation-unhcrwfps-joint-action-multipurpose-cash-assistance-under-echo-2019>.

WFP (2023): Lebanon Annual Country Report 2022. Country Strategic Plan. 2018–2022;

<https://docs.wfp.org/api/documents/WFP-0000147967/download/>

WFP (2023): Market Monitor. WFP RAM. Food Security Analysis. November 2023.